







الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا مُحَّد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن الدعوة السلفية المباركة لها رجالها الربانيين، الذين قَيَّضَهُم الله تعالى لحمل الدين على مَرِّ العصور، يَنْفُون عنه الخبث، ويَذُبُّون عن سنة خاتم المرسلين وينشرون منهج الصحابة والتابعين، ولولا أن الله قيَّضَهم لذلك لَمَا وصل إلينا العلم الشرعي الصحيح، والمنهج النبوي المستقيم، إذ ذلك أساسه هذا الدين، وتعلم العلم الشرعي الصحيح، والذب عن الشريعة الغراء، والرد على المخالفين هذا كله من الدين بكشف العيب عن كل كاذب وكل بدعي أتى بالمصائب، ولولا رجالٌ مؤمنون الدين بكشف العيب عن كل كاذب وكل بدعي أتى بالمصائب، ولولا رجالٌ مؤمنون لله من كل جانب، وهذا مصداق لحديث المصطفى المعلى المنائن، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين) (١).

ومما ينبغي التنبيه عليه: أن هذه الشريعة التي بعث الله بما رسوله الكريم مُحَداً عَلَيْهِ معنى الله بما رسوله الكريم مُحَداً عَلَيْهِ متصفةً بثلاث صفات، هي البقاء والعموم والكمال، فهي باقية إلى قيام الساعة (٢)، وهذا يكون بمعرفة المنهج السلفي الذي كان عليه الصحابة (رَضَالِلهُ عَنْهُمُ) والتابعين رحمهم الله.

⁽¹⁾ رواه البيهقي في السنن الكبير (11/3)، برقم: (109.7)؛ وصححه الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (1/3)، برقم: (1/3).

⁽٢) الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها، للعلامة عبد المحسن العباد البدر (ص٥).

ثم أما بعد: فهذه ثلاث محاضرات للقاءات مع الشباب السلفي لشيخنا الفاضل عبيد بن عبد الله الجابري (رَحْمَهُ الله) تعالى وغفر له مع مجموعة من الشباب السلفي في مسائل علمية في المنهج السلفي وقد نُشرت قبل ثمان عشرة سنة في شبكة سحاب وشبكة الآجري (رَحْمَهُ الله) وغيرها وقد أشار عليّ أخي الفاضل صهيب الفراجي حفظه الله بتحويلها لملف إلكتروني (pdf) ليسهل الرجوع إليها وقراءتها، والانتفاع بما جاء فيها أتم انتفاع.

وقد اتبعت فيها المنهج الآتي:

- ١. عزو الآيات القرآنية.
- ٢. تخريج الأحاديث النبوية.
- ٣. خرجت الآثار وأقوال العلماء.
- ٤. جعلت لها فهرسا مرتبا في نهايتها ليسهل الرجوع للأسئلة.

وفي الختام أسأل الله أن يجزي عنا شيخنا عبيداً (رَحِمَدُاللَّهُ) خير الجزاء، وأن ينفع بهذه الرسائل قارءها وناقلها وناشرها، إنه جواد كريم.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله الأمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين

وكتبه:

اَبِيحُ يُفْتَذَرَنِهُ فِهَافَ هِ مِسْلِلَا

الله النبوى، القيارة، الحاج علي

في يوم الخميس: ٢٣/ رجب/٢٤٤٨هـ

الموافق: ٢٠/١/٢٣م





السؤال الأول: فضيلة الشيخ: هل إذا أخطأ عالم من العلماء الكبار، يجوز أو يسع لأحد من الشباب أن يردّ عليه خطأه، أم يرد عليه عالم مثله؟ حيث إن بعض الشباب يتجرأ على رد فتوى بعض العلماء التي تكون الفتوى أحياناً محظورة شرعاً، وأفتى بحا العالم نظراً لضرورة، أو حكمة يراها هو بارك الله فيكم أفتونا مأجورين.

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ولي الصالحين، ورب الطيبين وأشهد أن مُجِّداً عبده ورسوله، سيد ولد آدم أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله، وأصحابه الطيبين الطاهرين، وسلم تسليماً كثيرا إلى يوم الدين أما بعد: فإن ما سألتم عنه يُنظر إليه من وجهين، كما يُنظر إلى من صدرت عنه تلك المقولة الخاطئة من جهتين أيضاً، وهكذا أهل السنة ينظرون إلى المخالفة، وإلى المخالف، وإلى المخالف، والى المخالفة لا تخلو من حالين):

- إما أن تكون مخالفةً في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد: سواءً أكان في أصول الدين، أو في فروعه؛ لأنه تظافرت عليها النصوص من القرآن والسنة، وأجمع عليها الأئمة، أو كانت في حكم الإجماع، وكان المخالف ليس عنده من النصوص ما يقوي مذهبه.
- وإما أن تكون المخالفة حدثت في أمر يسوغ فيه الاجتهاد: أو أمر النصوص تحتمل، وتحتمل.

فالصنف الأول: وهو الذي لا يسوغ فيه الاجتهاد فإن الخلاف فيه غير سائغ، غير سائغ أبداً؛ ويُردُّ الخطأ على قائله، كائناً من كان، (ثم هذ المخالف لا يخلو عن واحد من رجلين):

إما أن يكون صاحب سنة: عرف الناس منه الاستقامة عليها، والذّب عنها وعن أهلها، كما عرفوا منه النصح للأمة، فهذا لا يتابع على زلته، وتحفظ كرامته، وإن كنا رددنا مخالفته فإنّا نتأدب معه، ونحفظ كرامته، ولا نشنع عليه كما نشنع على المبتدعة الضّالال؛ وذلك رعايةً لما منّ الله به عليه من السابقة في الفضل، والجلالة في القدر، والإمامة في الدين، فنحن نرعى هذا كله، وإذا نظرت في كثير من الأئمة الذين هم على السنة، يشهد لهم الناس في محياهم، وكذلك نرجو أن يكونوا بعد مماقم إن شاء الله تعالى حدثت منهم أخطاء، زلت بحم القدم، فردّ عليهم المعاصرون لهم واللاحقون لهم مع حفظ كرامتهم، وصيانه أعراضهم، وعدم التطاول عليهم بنابيات العبارات.

وإما أن يكون هذا المخالف الذي خالف في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد ولكنه خالف قد يكون هذا خالف عناداً، واستكباراً، وترفعاً عن الحق، وانسياقاً وراء الهوى، فهذا لا كرامة له عند أهل السنة؛ يردون عليه قوله، ويشنعون عليه، ويصفونه بالبدعة والضلال، ويحذرون منه، ويُغلظون فيه القول، إلا إذا ترتبت مفسدة أكبر من المصلحة المرجوة، فإنهم يكتفون برد خطأه، ويحذرونه في أنفسهم، وهذا إذا كان ذلكم المبتدع الضال له في البلد، وأهله الصولة، والجولة، والكفة الراجحة، والشوكة القوية؛ كأن يكون مفتي البلد، أو وزيراً من الوزراء؛ مثل وزير الأوقاف، أو وزير العدل، أو من المقربين من الدولة، أو من العلماء الموثوقين بهم عند الدولة، ونحن مستضعفون، فإناً لا نصفه بشيء من هذا، نقول: هذا خطأ، أخطأ الشيخ فلان في كذا، ولا نقبله منه؛ العبرة في الدليل، الدليل عندنا على خلافه.

ويجب أن يكون الرد علمياً؛ يستند على الكتاب والسنة وفق فهم السلف الصالح، بعيداً عن المهاترات والعبارات النابيات، التي تجعل السامعين يتقززون منها وينفرون منها ويزهدون في الحق الذي عندنا أو الحق الذي عندكم؛ لما يسمعونه من عباراتٍ في غير محلها لا تليق بطلاب العلم، فإن الرد الذي يستند على الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح ويُجلّى فيه الحق، ويُفنّدُ فيه الباطل، فإن المنصفين يقبلونه ولا ينازعون فيه، وإن كانوا يحبون ذلك المخالف، وهذا مجرّب بارك الله فيكم فتفطنوا إليه.

النوع الثاني من المخالفات: في أمر يسوغ فيه الاجتهاد فأنت تُبين قولك حسب ما ترجح عندك، ولا تُشنع على الطرف الآخر ولا تحذر منه، ولا تصفه بالمبتدع الضال ولا الزائغ، ولكن تقول الصواب عندنا كذا، على سبيل المثال: الترتيب في الوضوء، فالجمهور على وجوبه، ومن ذلكم الإمام أحمد وأصحابه رحم الله الجميع والأحناف، ومن وافقهم على أنه لا يجب، فنحن نرد على الأحناف من غير تثريب، من غير إغلاظ في القول، نقول الراجح عندنا، أو أرجح القولين الوجوب.

ومثالٌ آخر: تارك الصلاة متهاوناً، فالجمهور على أنه فاسق، يستتاب فإن تاب وإلا قُتل حداً، حكمه حكم غيره من الفساق؛ يغسَّل، ويكفَّن، ويصلى عليه، ويدعى له، ويدفن في مقابر المسلمين، ويرثه المسلمون من أهله، وهذا هو قول الزُهري، ومالك، وهو رواية عن الإمام أحمد، وكذلك قال به غير هؤلاء، الجمهور كما قدمت لكم.

والرواية الثانية عن الإمام أحمد، وعليها محققون أئمة، ومنهم الشيخ "عبدالعزيز" الإمام الأثري، المجتهد (رَحْمَهُ الله الله والشيخ "مُحَد بن عثيمين" الإمام الفقيه، المحقق المحتهد (رَحْمَهُ الله الله على أنه كافر يستتاب؛ فإن تاب وإلا قتل ردة؛ وعليه فإنه لا يُغسل، ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ولا يدعى له، ولا يرثه المسلمون من أهله؛ ماله فيء؛ يصرفه الحاكم في المصارف العامة للمسلمين، فإذا نظرت في حال هاتين

الطائفتين من الأئمة رحمة الله عليهم لم تجد أن المفسّقين يصفون المكفّرين بأهم خوارج، كذلك لم تجد أن المكفرين يصفون المفسقين بأهم مرجئة، لماذا؟، لأن الكل عنده أدلة قوية يرجع إليها في هذا الأصل الذي ذهب إليه، بقي أن أقول: هذا العالم الجليل الذي أخطأ في أمرٍ ترونه راجحاً، هذا أرى أن يُناصح وأن يُبيّن له خطأه، فإن لم يقبل منكم فارفعوا الأمر إلى علماء أكبر منكم ومنه، فإنهم يناصحونه ويبينون له، وسوف ترده السنة إن شاء الله تعالى.

هذا الألباني (رَحَمُهُ الله)، وسائر أئمة المسلمين، أهل السنة، والهدى، رحمهم الله يرى أن وجه المرأة ليس بعورة؛ يجوز لها كشفه، والشيخ عبدالعزيز (رَحَمُهُ الله) والشيخ مجًد بن إبراهيم (رَحَمَهُ الله) يرون خلاف ذلك، لكن لم يشنعوا عليه، وأهل العلم يردون على الشيخ ناصر (رَحَمَهُ الله) من غير تشنيع عليه، ولا تثريب، ولا شطط، كذلك يرى (رَحَمَهُ الله) تحريم الذهب المحلق، ويستدل له، ومن ذكرتُ من علمائنا، وغيرهم لا يُتربون عليه؛ يقولون أخطأ الشيخ ناصر الألباني في هذا، والصواب كذا، وهكذا بارك الله فيك أهل العلم يوقر بعضهم بعضا، وقد بينت لكم من قبل الميزان الذي عرفته من كلام أئمتنا، وعلمائنا في المخالفة، والمخالف. فتفطّنوا إلى ذلك فليس الأمر على حد سواء.

* * *

السؤال الثاني: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، هذا سائل يسأل ويقول: كيفية التعامل مع أهل البدع، والأهواء من الجانب الديني، والدنيوي؟

أولاً: أهل السنة عندهم ميزان مستقيم، ومنهج سليم؛ فهم يبغضون البدع، ويستنكرونها، وكذلك يبغضون المبتدعة الذين يدعون إلى بدعهم، وينافحون عنها، وينشرونها، بما أوتوا من قوة، وما استطاعوا من وسيلة ويحذرون منهم، ومن مجالستهم، ومن مجادلتهم، ومن ذلك ما رواه ابن بطة في (الإبانة الكبرى) عن أيوب

السِختياني (رَحَمُهُ اللَّهُ) قال: قال لي أبو قِلابة (رَحَمَهُ اللَّهُ): يا أيوب احفظ عني أربعة: [لاتقل في القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذكر أصحاب حُمَّد (صَالِللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمً) فأمسك، ولا تمكّن أهل الأهواء من سمعك فينبذوا فيه ما شاؤا أو قال يقرُّوا فيه ما شاؤا أ⁽¹⁾، وروى عن مصعب بن سعد (رَحَمَهُ اللَّهُ)، رحم الله الجميع قال: [لا تجالس مفتوناً؛ فإنه لن يُخطِئك منه إحدى اثنتين؛ إما أن يفتنك فتتابعه أو قال فتتبعه، أو يؤذيك قبل أن تفارقه إ^(۲)، والنقل عن هؤلاء الأئمة بدءاً من أصحاب رسول الله (صَالِللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمٌ) ومن بعدهم من أئمة التابعين يحذرون هذا التحذير، وينكرون هذا النكير الشديد؛ لأن المقصود: تصفية السنة من البدع والمحدثات في وينكرون هذا النكير الشديد؛ لأن المقصود: تصفية السنة من البدع والمحدثات في المبتدعة، وبين المساكت؛ لأن الساكت لا يضر أحداً، يضر نفسه، وكان أهل السنة على هذه الشدة، وهذه القوة على أهل البدع، والضلالات حينما تكون لهم الشوكة، والكِفة الراجحة، فإنهم يتصدون للبدع وأهلها بكل قوة.

كما أنهم إذا كانوا ضعفاء؛ لا حول لهم و لا قوة، والشوكة للمبتدعة، والصولة لهم، والكفة الراجحة لهم فإنهم ينتهجون الحكمة، ويكتفون بالتحذير من البدع، والمحدثات في دين الله.

فالله الله، يا أبنائنا في المغرب العربي، وفي جميع أنحاء المسلمين، إياكم، ثم إياكم أن تخالفوا هذا المنهج عليكم بالحكمة؛ فإن سلفكم يستعملون الشدة حين لا تنفع إلا الشدة، وتكون لهم قوة، ويستعملون الرفق حيث لا ينفع إلا الرفق، وعلى هذا يخرَّج

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٤٤٢)، برقم: (٣٨٥)؛ وابن أبي زمنين في أصول السنة (٣٨٥)، برقم: (٣٠٥).

⁽١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٤٤٥)، برقم: (٣٩٧)؛ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥١)، برقم: (٢٤٦).

قول ابن سيرين، وغيره من الأئمة رحمة الله عليهم: [يا أهل السنة ترفقوا؛ فإنكم أقل الناس](1)، هذا أول ما أوصيكم به.

ثانياً: أوصيكم يا أبنائنا في المغرب العربي، ويا أبنائنا من المسلمين الذين تصل إليهم هذه الرسالة المسجلة أوصيكم بالإقبال على العلم الشرعي، والعلم الشرعي ما هو؟ هو فقه الكتاب والسنة وفق سيرة السلف الصالح ومما أوصيكم به:

* كتب العقائد التي ألفها أئمة السلف مثل: (السنة) لعبد الله بن الإمام أحمد و (السنة) لابن أبي عاصم، و(السنة) للخلال، و(التوحيد) لابن منده، و(الإيمان) له، و (التوحيد) لابن خزيمة و (الإبانة الكبرى) لابن بطة العُكبري، و(شرح أصول السنة) للالكائي، ومكتبة شيخ الإسلام ابن تيمية، ومكتبة شيخ الإسلام تلميذه ابن القيم، ومكتبة شيخ الإسلام المجدد الثالث في هذه الجزيرة حسب ما علمناه: شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (رَحَمَدُاللهُ) وما شاكلها من الكتب التي نقلت لنا أصول الدين، وفروعه نقلاً مأموناً، موثوقاً.

* ومن كتب الحديث: الكتب الستة (معروفة) ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، وموطأ الإمام مالك، وسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم، وصحيح ابن حبان، وما شابحها من كتب الحديث التي تلقاها الأئمة بالقبول.

* ومن كتب التفسير: تفسير ابن جرير، وتفسير ابن كثير، وتفسير ابن أبي حاتم الموجود منه وتفسير البغوي، وتفسير القرطبي: هو جيد في اللغة، والفقه، أما في العقيدة فالذي ظهر لي أنه عنده تأويلات ينبغي أن يُتفطن لها، وكذلك تفسير ابن سعدي، وهو علامة معاصر (رَحَمُهُ الله).

_

⁽١) الأثر للحسن البصري (رَحِمَهُ ٱللَّهُ) أخرجه اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦٣)، برقم: (١٩).

* ومن كتب الفقه: المختصرات عندنا: (عمدة الفقه) لابن قدامة، و(منهاج السالكين) لابن سعدي، و(منار السبيل) لابن طُوِيَّان، والمطولات منها: (المغني) لابن قدامة، و(المجموع) للنووي، و(المُدوَّنة) لسحنون في المذهب المالكي رحم الله الجميع وغيرها كتب كثيرة.

وكذلك أحذركم من الكتب الفكرية، وعلى رأس ما نحذر منه كتب الغزالي المصري السقا، وكتب يوسف بن عبد الله القرضاوي المقيم في قطر وكتب سيد قطب، لاسيما معالم في الطريق؛ فإنه ينضح بالتكفير وتفسيره، فإنه مليء بالضلالات، وكتبه كلها ضلال، وكتب الندوي، وكتب المودودي، وكتب جميع الإخوان؛ فإنها انحراف بالمسلم من السنة إلى البدع، والمحدثات إذا تتلمذ عليها، وجعل ما فيها ديناً يدين لله به.

وثالثاً: عليكم ملازمة أهل العلم الذين عرفتم، وعرف الناس غيركم منهم الاستقامة على السنة، ومناصرتها ومناصرة أهلها، والذب عنها، والذب عن أهلها، من كان حياً فلازموه بالجلوس عليه، وبالأخذ من كتبه إن لم تستطيعوا، أو أشرطته، ومن كان ميتاً فمما خلّفه من الكتب المفيدة، التي تركها وهو على السنة إن شاء الله تعالى.

* * *

السؤال الثالث: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، سائل آخر يريد تأكيداً على السؤال السابق، ويقول: هل يجوز التعامل مع الحزبيين في أمور الدنيا، كالتجارة؟ حيث أن بعض الشباب يفعل ذلك، ويقول: أنا لا أتعامل معهم إلا في الأمور الدنيوية!!!

أقول: إن استطعتم أن تباعدوا المبتدعة؛ فلا تشاركوهم في أي نشاط ديني، أو دنيوي فافعلوا.

أما النشاط الديني: ويسمونه النشاط الدعوي الدعوة فلا تمكنوهم، فلا تعينوهم على بناء مساجد تنشر من خلالها البدعة، ولا على مدارس تنشر خلالها البدعة، ولا على مدارس تنشر خلالها البدعة ولا على طبع كتب تنشر فيها البدعة أبداً لأن من أعانهم وهو يعلم حالهم فإنه مثلهم، شاء أم أبي.

أما الأمور الدنيوية: فهذه عندما تحتاجون إلى ذلك، ويكون الرجل منكم محصناً تحصيناً قوياً في الحذر تحصيناً قوياً في السنة، وتحصيناً قوياً في الحذر من البدع، واحتاج إلى التعامل مع هؤلاء؛ فلا مانع، على أن يكون ذلك بقدر الحاجة، وليحذر من المخالطة.

قال رسول الله (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ): (المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل)⁽¹⁾، فهذا أمر خطير؛ فكم من رجل جرفته الأمور الدنيوية حتى انسلخ، وأصبح إما: عدواً للسنة، وأهلها أو ميت الغيرة؛ ليس فيه ولاء ولا براء، فإذا أردت أن تتعامل معه بأن تشغله عندك، وتكون أنت المشرف وأنت الناظر عليه، فهذا لا شك أنه أسلم، وإن احتجت لأن تعمل معه؛ هناك أمور بُليت بها في التجارة فاحتجت إلى العمل معه (فلتحذر) لتكن معاملتك معه معاملة دنيوية فقط؛ خذ دينار وأعطني دينار وفقط؛ هذا حسابه كذا، وهذا حسابه كذا، ولا تتوسع وتدخل معه حتى يجرك إلى التعامل في الدين، أو النشاط الدعوي.

وإن استغنيتم ببعضكم يا معشر السلفيين، فهذا أسلم لدينكم وعِرضكم، وهذا الذي نحرِّضكم عليه وندعوكم إليه، أحب ما إلينا أن تستغنوا عن الحزبيين والحركيين وجميع أهل البدع.

* * *

⁽¹⁾ أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٩/ ٣٩٨)، برقم: (٨٠٢٨)؛ وحسنه الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (٣/ ١٣٩٧)، برقم: (٥٠١٩).

السؤال الرابع: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، سائل يسأل ويقول: فضيلة الشيخ: كثر في الآونة الأخيرة الاشتغال بأشرطة وكتب الردود مع إهمال لطلب العلم، وإذا قام أحد بتوجيه الشباب وحثهم على طلب العلم، يمكن أن يصنّف من أتباع فلان أو علان! فما هو الضابط في ذلك؟، وما توجيهكم في التعامل مع هؤلاء الشباب في هذه المسألة؟ مع نصيحة عامة للشباب في طلب العلم.

قدمتُ لكم بارك الله فيكم ما يغني عن بعض ما جاء في هذا السؤال، وعرفتم ما نصحتكم به من الكتب وما حذرتكم منه، وعرَّفتُ لكم في ما قدمته لكم حد العلم الشرعى، والذي أزيده هنا أقول:

الردود: باب من أبواب الدعوة، فيها نشر للسنة، ودفع للبدعة، وصيانة لأهل السنة من خطر المبتدعة.

ولا أعرف عالماً من أهل السنة، فضلاً عن الأئمة، ينهى عن الردود أبداً لا ينهون عنها نهياً مطلقاً، بل ينهون نهياً مقيداً؛ فإذا رأى العالم تلامذته، أو أهل بلده تركوا الفقه في العقيدة، والعبادة، والمعاملة وانصرفوا إلى الردود، فإنه يحذّرهم، ويقول: لا تنشغلوا بالردود؛ يعني لا تجعلوها شغلكم الشاغل.

فهو يريد أمرين أعني هذا العالم السني، وكذلك الإمام من باب أولى يريد من تلامذته، ومحبيه من أهل بلده وغيرهم، والذين جمعت بينه، وبينهم السنة والمحبة في ذات الله، تحابوا في ذات الله، يريد منهم أمرين:

الأمر الأول: التحصيل العلمي: فأنت إذا نظرت في الأئمة الذين حذروا من البدع، وأهلها، وفندوا شبه المبطلين، وصانوا هذا الدين، عن تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وجدتهم يتكلمون بعلم، لا بعاطفة، وكذلك من ورثهم من أبنائهم، وأحفادهم، وإخوانهم، على نفس النهج؛ وذلكم حرصاً على تحقيق ما أشار إليه النبي (صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالَتُهِ)، بل أخبر به (من يرد الله به خيراً يفقهه في أشار إليه النبي (صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالَتُهُ)، بل أخبر به (من يرد الله به خيراً يفقهه في

الدين)⁽¹⁾، قال أهل العلم: ومن لا يرد الله به خيراً لا يفقه في الدين هذا مفهوم الحديث وهذا صحيح.

والأمر الثاني: أن يأخذوا من الردود بقدر، بقدر فقط؛ بحيث لا تشغلهم عن العلم، فأنتم تعلمون أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ما ورَّثوا ديناراً، ولا درهماً، بل ورَّثوا العلم، فمن أخذ به أخذ بحظ وافر، هذه وصية نبينا (صَالَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَالًا)، (وعلى هذا فإن من يتناول الردود، ويطالعونها أصناف):

صنف: عنده القدرة على الجمع بينها وبين مسائل العلم، فهذا لا يُرد، هذا يؤيد، ويبارَك له صنيعه، ويشد أزره؛ مادام عنده قدرة على تحصيل المسائل العلمية، دقيقها، وجليلها، وصغيرها، وكبيرها، فهذا لا يُثنى ولا يجوز أن يُثنى؛ مادام أنه لم يُهمل الجانب العلمي؛ التحصيل العلمي.

الصنف الثاني: من لا هم له في تحصيل المسائل العلمية، بل مطالعة ما يجري في الساحة، وفلان قال وفلان قال، فهذا الذي يشدد عليه، لا من باب أنه ركب بدعة، ولكن من باب مصلحته هو، فيقال: أنت أهملت أمراً أكبر من هذا.

فإذا ذهب العلماء الذين دفع الله بهم البدع وأهلها، وكانوا جبالاً، من يرتهم إذا لم يكن لدينا علم؟ هل يرتهم الجهال يا أبنائي؟ هل يصلح الجهال بعدهم لرئاسة الناس، وقيادة الناس، وهداية الناس؟ أبداً؛ هؤلاء يَضِلون، ويُضلون، فمن هذه الناحية نشدد على أخينا هذا، ويقال له: اتق الله؛ أنت جعلت وقتك كله، أو جله في هذه الردود، وكان يكفيك أن تعلم بأن الإمام فلان، أو العالم فلان ردَّ على فلان من الناس، وكشف عن حاله، وهتك ستره؛ لما هو راكبُ إياه من البدعة، والضلال، يكفيك هذا.

_

⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦١)، برقم: (٧١).

وأنا أقول لكم: أنا شخصياً والله ما قرأت كل ما كتبه الشيخ ربيع حفظه الله، وحفظ جميع علماء الإسلام والسنة بالإسلام والسنة في الحياة وبعد الممات ما كتبه الشيخ ربيع حفظه الله عن سيد قطب والله ما قرأته كله، أبداً، ولكن فهمته؛ قرأت بعضه ففهمت البقية؛ لأن الشيخ ربيع عندي: صاحب راية يرفع بها لواء السنة ويذب عنها وعن أهلها، فما رفعها ولله الحمد في وجه محارب، معادي للسنة إلا عادت هذه الراية منصورة، مؤزرة، قوية، ما لانت، ولا هانت، وقد فضح بما ولله الحمد أهل البدع والضلال، وأساطين أهل البدع والضلال، فكفاني أن الشيخ ربيع ردَّ على فلان، أو أن الشيخ مجمًّد بن عثيمين ردَّ على فلان، كفاني.

الصنف الثالث: من لا يدري عما يجري: فهذا نكون معه، ونطلعه على ما واجه به علماء السنة أساطين الضلال وأئمة البدع؛ حتى يكون على بصيرة، ولا يؤتى من غرّة.

هذا هو المنهج الصحيح بارك الله فيكم وأعطيكم مثالاً: الشيخ محمّاً بن عثيمين (رَحَمَهُ الله) وهو من تعلمونه، لما سئل عن كتب سيد قطب قال: "أنا لا أدري عنها؟ ما قرأت له كثيراً، قرأت أول الأمر إن كنت في الشباب"، ومرة قال: "كفانا فيها أخونا الشيخ ربيع" أحالك، فهمتم! أحالك، وأخر أمره قال: (رَحَمَهُ الله) " لولا الورع لقلنا بكفر سيد قطب" حدثني بهذا، وأنتم قولوا: حدثنا عبيد الجابري عرفتم المورع لقلنا بكفر سيد بن عبد الله بن سليمان الجابري المدرس بالجامعة الإسلامية سابقاً حفظ الله الجامعة الإسلامية، وجامعات أهل الإسلام، وصانحا من كل مكروه، أنا أقول: حدثني الدكتور عبد الله بن زيد المُسلَم من أهل عنيزة بهذا الخبر فأنتم قولوا: حدثنا عبيد الجابري، قال حدثني عبد الله بن زيد المسلم، وقد فهمتم الخبر.

فالمقصود: أنا أنهاكم يا أبنائي عن الشطط، أنهاكم عن الشطط، وآمركم بالرفق، فمن نهاني عن الاشتغال بالردود، وترك المسائل العلمية، أنا لا أشطط عليه، لا

أشططُّ عليه إذا عرفتُ أنه من أهل السنة، أعرف أنه يريد نصحي، ويريد أن أحصِّل أبواباً من العلم.

نعم أهل البدع هم الذين ينهون عن الردود نهياً مطلقاً؛ اتركوا الردود، دعوا عنكم الردود، فيها مضيعة للوقت، وفيها مَشغلة عن العلم، نهياً مطلقاً.

لكن أهل السنة لا ينهون نهياً مطلقاً، وإن قال هذه العبارة مطلقاً في وقت، لكن جل وقته أو كثير من وقته يريد هذا؛ نعرف هذا من حاله ومقاله.

فمثلا الشيخ بن عثيمين (رَحِمَهُ الله على السنة، يقررها، ويدعوا إليها، ويدفع عن تنشغلوا بالردود حاله ما هو؟ حاله على السنة، يقررها، ويدعوا إليها، ويدفع عن أهلها بقدر ما أوتي، وقرينة الحال تدل في الحقيقة على المقال؛ تدل على المراد من المقال.

فإذا قال لك إخواني بنّائي، أو أخواني سروري قطبي، أو تبليغي" لا تشغلوا أنفسكم بالردود، إن هذه الردود مضيعة للوقت، ومَشغلة عن طلب العلم"! فضع عليه علامة كبيرة! ماذا يريد هذا منك؟! يريد أن يروِّج للبدعة ويمهِّد لنشرها، وتضليل أهل السنة، فبان بهذا أن الناهين عن الردود صنفان من الناس: صنف هم أهل سنة: وهؤلاء لا ينهون عنها نهياً مطلقاً.

وصنف آخر هم أهل البدع: وهم الذين يُطلقون، وأهل البدع نعرفهم، نعرف الإخوان المسلمين، نعرف التبليغيين، نعرف السرورية القطبية، ونعرف المتحزبة، نعرفهم، فإذا كان الذي نهى عن الردود من هؤلاء نعرفه، هذا ليس له عندي كرامة، ولا مكانة، أنا منتهى منه.

لكن من كان من أهل السنة؛ على ما أنا عليه، فإن مراده واضح بارك الله فيكم مراده واضح.

السؤال الخامس: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، هذا سائل يسأل ويقول: هناك قصاصون على الساحة الدعوية من أمثال: سعيد بن مسفر، والدويش، والعريفي والجبيلان وغيرهم، كيف يُتعامل مع أشرطتهم التي هي مجرد قصص، وتشويق، وفكاهات، هل ينصح بسماعها؟ بارك الله فيكم.

أَقُول: هَدَيُ رسول الله (صَلَّالَةُعَلَيْهِوَسَلَّمَ)، وهدي خلفائه، وسائر أصحابه، وأئمة العلم، والدين والإيمان من بعده من أهل القرون المفضلة، ومن هو على النهج، هديهم هو:

تقرير قواعد الدين، وأصوله الكلية؛ يأمرون بالتوحيد، ويقررونه للناس باباً باباً، وينهون عن الشرك ويحذرون منه، ويفصّلون فيه تفصيلاً حتى تكون الأمة على حذر منه، كما أنهم أيضاً لا يدعون الأمر بجميع فرائض الدين العملية، ويبينون للناس الحلال والحرام، وكذلك هم ينهون عن جميع المعاصي والبدع والمحدثات في الدين، وقد يكون في مقالاتهم، وخطبهم شيء من الوعظ؛ للترغيب والترهيب، ومن هنا نقول: (إن الوعّاظ قسمان):

قسم: على ما سبق من تقرير أصول الدين وقواعده الكلية بالدليل، ويكون في مواعظهم، وخطبهم شيء من الوعظ للترغيب والترهيب؛ تذكير بالموت الاستعداد للجنة، الحذر من النار... ولكن هذا إلى جانب تقعيد القواعد وتأصيل الأصول قليل.

القسم الثاني: من لا يعتنون بتقرير قواعد الدين وأصوله، ولا يهتمون بتوحيد ولا شرك، وديد هم كله أو جله هو كما ذكرت في سؤالك؛ قصص، وفكاهات ومجرد تشويق، أو ترهيب خالي أو ترغيب خالٍ فهؤلاء قصاصون، وفي أشرطتهم مضيعة للوقت ومشغلة عن طلب العلم الشرعي الذي أخبر نبينا (صَالَّاللَّهُ عَلَيْدُوسَكُمْ) أنه سبيل الخيرية التامة؛ الخيرية التي تتضمن سعادة الدنيا والآخرة (من يرد الله به

التحذير من الوعاظ والقُصَّاص، وأصحاب الفكاهات والقصص والأساليب المشوقة، دون استناد إلى علم شرعي يقرَّر منه أصول الدين وقواعده الكلية، هؤلاء يُحذَّر منهم ويُخذَرُون؛ لأنهم لم يكونوا على هدي رسول الله (صَلَّاللَّهُ عَلَيْمُوسَلِّم)، وهدي خلفائه وأصحابه وأئمة التابعين ومن بعدهم.

* * *

⁽١) سبق تخريجه.

^(۲) سورة آل عمران:۱۸.

⁽۳) سورة المجادلة: 11.

⁽٤) سورة فاطر: ٢٨.

⁽٥) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٦١٧)، برقم: (٢٨٧٧)؛ وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٣٨)؛ برقم: (٧٠).

السؤال السادس: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، هذا سائل يسأل ويقول: فضيلة الشيخ: متى يكون الهجر هجراً صحيحا شرعياً لأهل البدع، وأهل المعاصى؟ متى يكون ذلك حتى يتحقق الغرض الشرعى من هذا الأصل العظيم؟

أولاً: الهجر هو الأصل، ممن قدر عليه، وكان مطاعاً؛ يأتمر الناس بأمره، وينتهي بنهيه، هجر أهل البدع، وهجر أهل المعاصي هذا هو الأصل حتى يعود إلى رشده، ويراجع الحق.

لكن إذا كان هذا الشخص غير مطاع، والكفة الراجحة لذلك المبتدع، فهنا لا تدعوا إلى الهجر، ولا تأمر به.

لكن لك أنت أن تحذره؛ فلا تزوره، ولا تستزيره، ولا تحضر مجالسه، فإذا سُئلت قل لا آمنه على ديني لا آمنه على نفسى.

وقد قدمت لكم أول الكلمة، أظن في أول سؤال، أو في ثاني سؤال، ولعله تكرر، أهل السنة يراعون المصلحة؛ ينظرون في المصلحة، والمفسدة؛ فإذا كانت المصلحة راجحة في هجر المبتدع وزجره والتحذير منه، هجروه وزجروه وحذَّروا منه وهجروه وإذا كانت المفسدة أرجح والناس يتألبون على أهل السنة، فإنهم لا يهجرونه يكتفون بالرد العلمي، (ولهذا أقول لكم يا أيها المستضعفون من أهل السنة): اعتصموا أنتم بالسنة، ولا تجادلوا هؤلاء، ولا تخاصموهم؛ اضربوا عنهم صفحاً؛ إذا كان أئمتكم هؤلاء فصلوا معهم ثم اخرجوا ولا تهيجوا عوام الناس ورَعاع الناس والذين ليس عليكم.

السؤال السابع: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، هذا سائل يسأل ويقول: ما قولكم حفظكم الله فيمن يقول: أجالس صوفياً أخلاقه حسنة، أفضل من أن أجالس سلفياً أخلاقه سيئة؟!

أولاً: لا أظن أن سلفياً تشربت عروقه بالسنة، وخالطت بشاشتها قلبه أبداً لا يقول هذا، فالسلفي يبتعد من المبتدعة، الصوفية، وغيرهم، وينحاز إلى أهل السنة. ولكن ننظر في موجب القول والقائل، فإذا كان القائل من أهل التحزب، والحركيين، فليس هذا بغريب عليهم؛ لأنهم ينطلقون شاؤا، أم أبوا من قاعدة: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)!؟.

وإن كان صاحب سنة، لكنه حزَّ في نفسه شيء؛ لما يرى من جفاء إخوانه عليه، وغلظتهم عليه غلظة يرى أنها زادت عن حدها، فهذا ما أظنه قالها إلا للزجر ولشدة العتاب، فهذا يجب على إخوانه أن يتعاملوا معه برفق، وأن يحسنوا صحبته لاسيَّما إن كان ذا جاهٍ كبير، ومكانة مرموقة في الناس.

فحسن الصحبة واجبة بين أهل السنة؛ من سَعة الصدر، والصبر، والملاطفة، وقد أردُّ على سني، ويردُّ عليَّ، وأشتدُّ عليه فيما بينه، ويشتدُّ علي، لكن لا على سبيل التشهير، لا أشهِر به، ولا أجعله عرضة لحديثي في المجالس الخاصة والعامة، فلو سئلتُ عن قول فلان في كذا، أقول: أخطأ؛ الصواب خلاف ذلك، وفلان أعرف عنه أنه صاحب سنة، لكنه ما وفِّق في هذا.

فتفطنوا بارك الله فيكم إلى الحال والمقال وما يوجب المقال، فإنه كما يقولون: لكل مقام مقال.

السؤال الثامن: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، وهذا سائل يسأل عن الفرق بين العقيدة والمنهج؟ وهل بينهما خصوص وعموم أم لا؟

العقيدة هي: ما تعتقده تديناً في الله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره، وشره، وما يستتبع ذلك من تصديق خبر الله، وخبر رسوله (صَوَّالَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، في الماضي والمستقبل، ومن ذلك نعيم القبر وعذابه والحوض حوض النبي (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) والميزان وغير ذلك، هذه العقيدة، وكذلك يتبع هذا تنزيل الأولياء والصالحين، الذين هم أولياء لله متقين لله، أهل سنة، وأئمتهم أصحاب النبي (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ)، وآل البيت منهم خاصة، وأئمة التابعين ومن بعدهم، فتنزلهم منازلهم من غير غلو، من غير إفراط، ولا تفريط، وتتولاهم محبةً في ذات الله سبحانه وتعالى. والمنهج هو: الطريق الذي يسلكه المرء في دعوة الناس إلى الله عز وجل، وقاعدته: الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، واعلموا أن العقيدة والمنهج متلازمان وما أحسن ما قال البربماري (رَحْمَهُ ٱللَّهُ) [اعلم أن الإسلام هو السنة، وأن السنة هي الإسلام](١)، فالعقيدة والمنهج لا يختل أحدهما إلا من خلل في الآخر؛ فالخوارج لما اختل منهجهم؛ كفَّروا بالكبيرة وحكموا على مرتكبها في الدنيا بأنه كافر حلال الدم والمال، وتوصلوا من هذا إلى سبى نسائهم وذراريهم من خلل في عقيدتهم؛ كذَّبوا النصوص الصحيحة الثابتة عن النبي (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ) في أن المعاصى لا تسلب الإيمان بالكلية وإنما تسلب كماله، ولهذا هم ارتكبوا مع هذا تكذيباً آخر؛ فكحموا على مرتكب الكبيرة إذا مات بأنه خالد مخلد في النار.

⁽١) شرح السنة للبربهاري (ص٣٥)، قال رحمه الله: (اعلموا أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر).

والمعتزلة قالوا إنه في منزلة بين منزلتين! لا مؤمن ولا كافر! خلاف ما شهدت به النصوص من آي التنزيل وصحيح السنة عن النبي (صَالَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمٌ)، ووافقوا الخوارج فيمن مات على كبيرة من الكبائر.

وهكذا المرجئة الغُلاة الذين يقولون: الإيمان هو مجرد التصديق أو يقولون القول، أو التصديق مع القول، حاصل عقيدهم بل هم يقررونه: لا يضر مع الإيمان ذنب!، كما لا ينفع مع الكفر طاعة! فانظروا التناقض؛ لا ينفع مع الكفر طاعة هذا صحيح، لكن المقيس فاسد؛ لا يضر مع الإيمان ذنب! إذا يستوي عندهم السِّكير العربيد الفاجر، مع البر التقي الصائب المصلي! هذا خلل في العقيدة وخلل في المنهج، فهم يوالون ويعادون في هذه العقائد الفاسدة، وأهل السنة لا يوالون ولا يعادون إلا في الله سبحانه وتعالى، فلا تغرنكم شواذ العبارات، ولا بُنيَّات الطريق. فالعقيدة والمنهج الذي هو طريق الدعوة إلى الإسلام الخالي من شوب الكفر ومن شعوب الكفر ومن المعاصي المنهج الصحيح لا يخالف العقيدة الصحيحة أبداً فالإسلام، أو الدعوة إلى الإسلام على منهاج رسول الله (صَالَ الله عَلَي منهج سديد صحيح.

* * *

السؤال التاسع: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، هذا سائل يسأل ويقول: متى يكون الإنسان مؤهلاً لأن ينكر المنكر؟!

أولاً: يا بني اعلم أن المنكر على ثلاث مراتب؛ جاءت في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخُدْري (رَضَالِلَهُ عَنْهُ) عن النبي (صَالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَالَمٌ) قال: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده) هذه المرتبة الأولى، (فإن لم يستطع فبلسانه) وهذه المرتبة الثانية، (فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)(1) وهذه المرتبة الثالثة.

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٦٩)؛ برقم: (٤٩).

ولا أدري ما تريد بقولك: متى يكون مؤهلاً! لكن أقول لك شيئين:

أولاً: الإنكار بالقلب هذه جميع عباد الله مؤهلون لها، لا يعجز عنها أحد.

وأما المرتبتان الأوليان: التغيير باليد، والتغيير باللسان:

فالأولى: لمن قدر، وأمن المفسدة التي هي أكبر من تغيير المنكر.

والثانية: لأهل العلم؛ الذين يحسنون البيان، ويبينون للناس الحق، ويحذرونهم من الباطل، يأمرونهم بالحلال بالدليل، وينهونهم عن الحرام بالدليل، يدعونهم إلى السنة بالدليل، وينهونهم عن البدع بالدليل بالحكمة، والموعظة الحسنة، وإن دعا الأمر جادلوا بالتي هي أحسن.

والأمر الثاني: اعلم أنه إذا ترتبت على تغيير المنكر مفسدة أكبر منه كان منكراً، كان تغييره منكراً.

ولهذا والله أعلم قال (صَالَاللهُ عَلَيْهِ وَسَالَمُ) (من كانت عنده نصيحة لذي سلطان فلا يبدها علانية، وليخلو به، وليأخذ بيده، فإن قبلها قبلها، وإن ردَّها كان قد أدى ما عليه) (١) رواه ابن أبي عاصم وغيره، عن عياض بن غُنْم (رَضَالِلهُ عَنْهُ) وهو صحيح بمجموع طرقه، وقد صححه العلاَّمة، الإمام، المحدث في هذا العصر بلا منازع، الشيخ: " ناصر" (رَحَمَهُ اللهُ) فتفطنوا بارك الله فيكم في بعض الأحيان لا تستطيع أن تنكر منكراً، فيبقى عليك الإنكار بالقلب.

* * *

⁽١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٢١٥)؛ برقم: (١٠٩٦)؛ وصححه الشيخ الألباني في ظلال الجنة (٢/ ٢١٥)؛ برقم:

السؤال العاشر: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، هذا سائل يسأل، ويقول: هل يُشترط في الرد على المخالف والتحذير منه أن يجتمع على التحذير منه والكلام فيه أهل العلم! أم يكفي عالم واحد فقط؟!.

هذه قاعدة الجرح والتعديل، وملخصها: (أن من علم حجة على من لم يعلم)(١)، فإذا حذر عالم من رجل وأقام عليه الدليل بأنه من أهل الأهواء، أو من الجهال الذين لا يستحقون الصدارة في العلم والتعليم، وكان هذا العالم معروفاً بين الناس بالسنة والاستقامة عليها، وتقوى الله سبحانه وتعالى فإنا نقبل كلامه، ونحذر من حذرنا منه، وإن خالفه مئات؛ مادام أنه أقام الدليل، وأقام البينة على ما قاله في ذالكم المحذّر منه، فهذا وسعنا، بل هو فرضنا، والواجب علينا، وإلا ضاعت السنة.

فإن كثير من أهل الأهواء يخفى أمرهم على جمهرة أهل العلم، ولا يتمكنون من كشف عوارهم، وهتك أستارهم؛ لأسباب منها:

البطانة السيئة: التي تحول بين هذا العالم الجليل السني القوي، وبين وصول ما يُهتك به ستر ذلك اللعّاب الماكر الغشاش الدساس البطانة السيئة حال لا يمكن أن يصل إليه شيء، حتى أنها تحول بينه، وبين إخوانه الذين يحبهم في الله، فلا يستطيع أن يقرأ كل شيء.

ومنها: أن يكون ذلك العالم ليس عنده وقت، بل وقته كله في العلم، والتعليم. ومنها: أن يكون بعيداً عن هذه الساحة؛ يكون هذا الشخص مثلاً: في مصر، أو الشام، أو المغرب، أو مثلاً اليمن، وهذا العالم الذي في السعودية لا يدري عما يجري

⁽١) وهذه قاعدة الشهادات والروايات والأخبار، (فمن علم حجة على من لم يعلم)، وهكذا: (من أثبت الزيادة مقدم على من لم يثبتها).

في تلك الساحة؛ ما بلَّغه ثقةٌ بما يجري في تلك الساحة والساحات؛ فهو جاهل بحاله.

ومنها: أن يكون هذا العالم قد نمى إلى علمه وتعلق في فكره أن ذلك الرجل ثقة عنده، فما استطاع أن يصل إلى ما كشفه غيره من أهل العلم؛ للأسباب المتقدمة وغيرها، لكن نمى إلى علمه سابقاً أنه صاحب سنة وأنه يدعوا إلى الله، وكان أمامه يُظهر السنة، وحب أهل السنة، والدعوة إلى السنة، ويذكر قصصاً من حياته ومصارعته للأفكار الفاسدة، والمناهج الكاسدة، ويأتي له بكتب سليمة، وما درى عن دسائسه.

فإذاً ماذا نصنع؟ نعمل على كلام ذلك العالم الذي أقام الدليل، وأقام البينة التي توجب الحذر من ذلك الرجل من كتبه، ومن أشرطته، ومن شخصه.

وأما ذلك العالم الجليل فهو على مكانته عندنا؛ لا نجرحه، ولا نحط من قدره، ولا نقلل من شأنه بل نعتذر له؛ نقول ما علم، لو علم ما علمنا لكان عليه مثلنا أو أشد منا، والله أعلم، نكتفي بهذا، وأستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



السؤال الأول: شيخنا الفاضل: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، يقول هذا السائل: متى يُنسب الشخص إلى طائفة معينة كالإخوان، والتبليغ، وغيرهما...؟

أما بعد: فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي مُجَّد (صَلَّالَلَهُ عَلَيْدُوسَلَّمَ)، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد: فاعلموا يا بَني، أنتم ومن تصل إليه هذه الرسالة الصوتية التي نبثها من خلال بعض أبنائنا من دول المغرب العربي، حرس الله المغرب العربي وسائر بلاد

(١) سورة آل عمران: ١٠٢.

(۲) سورة النساء: ۱.

(٣) سورة الأحزاب: ٧٠-٧١.

الإسلام من كل مكروه، وجمع حُكامها ومَحكوميها على الحق والهدى والإسلام والسلام والسلام والسلام والسلام والسلام السلام السلام والسلام والسلام السلام ا

أقول: الساحة اليوم فيها الاحتدام القوي الذي يكشّر فيه أهل البدع عن العداوة السافرة لأهل السنة والجماعة، وليس هذا وليد الساعة كما يقولون بل لكل قوم وارث؛ فما خلا زمان ولا مكان من قوم يناصبون أهل السنة العداء ويملئون صدورهم عليهم كمداً وبغضاء، وإن كان ذلك يختلف قوةً وضعفاً، وكثرةً وقلة، فإذا قويت شوكة أهل السنة ورجحت كفتهم وكان السلطان لهم ولأثمتهم، ضعف المبتدعة وانشمروا وربما اختفوا أو أخفوا أنفسهم؛ خشيةً من سلطان السنة، الذي من عرض له ووقف في وجهه معادياً فضحه الله سبحانه وتعالى، وسواءً كان بوقوفه في وجه السنة سافراً كاشراً ظاهراً، أو متستراً ملبّساً، هذا الذي عرفه الناس في عصرنا وقبلنا، فالعاقبة الحميدة لأهل السنة، وما أظنه يخفى على طالب علم قوله على الله وسلم: (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خالفهم، أو خذهم حتى يأتي أمر الله تعالى)(١).

فإذا نظرت في هذا الحديث وما في معناه من المبشّرات التي تتضمن الوعد الصادق من الصادق المصدوق نبينا مُحَد (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ)، وهو لا يقول إلا بوحي الله إليه؛ كما قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ثَي إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحَى يُوكِي ﴿ أَنَهُ وَكَا يُوكِي وَكُمْ الله الله الله الله عن المسلمين والمسلمات، بنصر الله لأهل السنة، وأن العاقبة الحميدة لهم، ويزيد هذا توكيداً، ووضوحاً قوله جل وعلا: ﴿وَلَقَدُ كَتَبْنَا فِي ٱلنَّبُورِ مِنْ بَعْدِ ٱلذِّكِرِ وَيَرْتُهَا عِبَادِي ٱلصَّالِحُون ﴾ أنَّ ٱلأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِي ٱلصَّالِحُون ﴾ من هم الصالحون؟

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٢٣)؛ برقم: (١٩٢٠).

 ⁽۲) سورة النجم: ۳.

^(۳) سورة الأنبياء: ١٠٥.

هم من جرَّدوا في عباداتهم الإخلاص لله وحده، وجرَّدوا كذلك في عباداتهم المتابعة للنبي (صَالِللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمٌ)؛ فلم يحيدوا عن ذلك ذات اليمين وذات الشمال ولو قيد أُنْمُلة كما أنك إذا نظرت في مثل ما أخبر به (صَالِللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمٌ) عن الخوارج وغيرهم من أهل البدع أضم كلما قطع منهم قرن خرج آخر حتى يخرج في عراضهم الدجال، إزدت يقيناً أيها المُنصف الناصح لنفسك الحازم في أمرك، أن الحرب الضروس بين أهل السنة، والمبتدعة لن تنتهي إلا عند ما حدَّه رسول الله (صَالِللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمٌ)، فهذا يفيدك من ناحية الحذر، وإعداد العدة؛ نشاطاً في نشر السنة والإمامة في الدين، فبهم تُؤنس الغربة وبهم تقوى العزيمة وبهم يشتد الأزر، وهم خير والإمامة في الدين، فبهم تُؤنس الغربة وبهم تقوى العزيمة وبهم يشتد الأزر، وهم خير عدة، وخير معتمد عليه بعد الله عز وجل، كما أن هذا يفيدك أيضاً: أنه حينما قوةً في الثقة بنصر الله عز وجل ونصر أهل السنة وأن المبتدعة نهايتهم الدمار والهلاك؛ بما يهيئه الله عز وجل ونصر أهل السنة وأن المبتدعة نهايتهم الدمار والهلاك؛ بما يهيئه الله عز وجل من أسباب.

ومنها: ظهور سلطانٍ وإن كان فاجراً يقمع الله به أهل البدع ويكسر به شوكتهم، فإذا تقرر هذا فإن النظر في سؤالكم من جهتين أو ثلاث:

الجهة الأولى: أن هاتين الجماعتين ضمن الجماعات الدعوية الحديثة التي نُشهد الله، ومن حضر من ملائكته الكرام ونشهدكم ونشهد كل من يسمع صوتنا من خلال هذه الرسالة المسجلة أنها ضالة مضلة دون استثناء.

وأنا دائماً أقرر في مجالسي هكذا: الجماعات الدعوية الحديثة؛ حتى تخرج السلفية؛ لأنها ليست حديثة.

وقد حدثني الأخ الشيخ الدكتور: أبو معاذ عبد الله بن زيد المسلم، من أهالي عنيزة، عن الشيخ مُحَدًّد بن عثيمين (رَحِمَدُاللَّهُ) أنه قال في سيد قطب: "لولا الورع لقلنا بكفره".

وأنا أقول: الشيخ مُحَّد (رَحَمَهُ الله) ما تكلم من فراغ؛ فسيد قطب وسوف تعرفون الرابط بعد قليل، سيد قطب في كلامه ما هو مجاوزٌ لما هو معلومٌ تحريمه من الدين بالضرورة، وإن شئت فقل: وقع فيما هو ناقضٌ من نواقض الإيمان؛ تطاول على أنبياء الله؛ على موسى، وعلى آدم (صَالَللهُ عَلَيْهِ وَسَالًم)، ودعا إلى وحدة الأديان، وعطَّل الصفات، وقال بوحدة الوجود، وقال بالجبر، يعرف هذا من خبر كتابه التفسير المسمى: "في ظلال القرآن" وهو في الحقيقة ليس في ظلال القرآن أقولها ولا أجد غضاضة هو في ظلال الشيطان؛ القرآن منه برئ، خذوها عني ولا تتورعوا في التحديث بها، وإن قال قائل: ما دخل سيد قطب بهذا السؤال!

أقول: سيد قطب هو إمام القطبية؛ والقطبية هي: أحد جناحي الإخوان المسلمين، التي قال فيها رئيس تنظيمهم السري علي عشماوي" إنه ما خرجت جماعة إلا من تحت عباءة الإخوان المسلمين" فسيد قطب هو ابن للإخوان المسلمين ابن بار وما أصيب مجتمعاتنا اليوم بحوادث مروعة من تفجيرات واغتيالات، وتكفير بلا هوادة، إلا وكان جل حَملة هذه الأفكار المنحرفة الفاسدة هم عالة على سيد قطب فهو حامل لواء التكفير في هذا العصر، شاء القوم أم أبوا، ونحن ولله الحمد لا نتكلم فيه ولا في غيره إلا عن بينة، وبرهان.

ونحن نعلم أيضاً أن كلامنا هذا لا يرضي كثيراً من الناس، إن لم يُغضب أكثر الناس، لكن نقول الحق، ولا نخشى في الله لومة لائم، بالدليل الساطع القاطع الذي إذا سمعه المنصف يقبله.

كما حدثنا أخونا أبو عمر الشيخ عبد العزيز الخليفة من أهالي الرَّس، مدرس في وزارة التربية أن الشيخ مُحَدًا بن عثيمين (رَحَمَدُاللَّهُ) بدَّع جماعة الإخوان وجماعة التبليغ، حدِّثوا كم عددكم قولوا: حدثنا عبيد الجابري، قال حدثنا أبو عمر الشيخ عبد العزيز الخليفة، وذكر معه رجلين آخرين يشهدان على هذا حدِّثوا بارك الله فيكم لا تخشوا،

لكن بالحكمة وهذا نقرِّره ونكرِّره عليكم وعلى أمثالكم ممن يستطلعون نصائحنا ويستطلعون ما عندنا، هذا هو الوجه الأول.

الوجه الثاني: أن القاعدة العامة عند أهل السنة في الإلحاق بالمبتدعة تنحصر في من يدافع عن أهل البدع ويسوِّغ لهم ويعتذر لهم، مع علمه بأنهم على ضلال، هذه خلاصته، فلا يصدر هذا إلا من صاحب هوى في الغالب، وإن أظهر التستر بالسنة؛ لأنه يخشى سطوة أهل السنة، لكنه هو صاحب هوى.

وقد يكون جاهل من الجهال يحب الخير، وليس عنده فرقان، فيظن أن سيد قطب وحسن البنا والمودودي والندوي وفتحي يكن ويوسف بن عبد الله القرضاوي المصري المقيم حالياً في قطر نسأل الله أن يطهّر قطر منه ومن كل ذَلول البدعة قد يظنهم علماء، ولكن هذا إن كان صادقاً جادًا فيما يدَّعيه أن طلبته الحق، سيرفع يده عن هؤلاء ويتبرأ منهم إذا بُيِّن له، وإن كاذباً: فسيبقى على ما هو عليه نحوهم من الدفاع عنهم والاعتذار لهم وتبرير أخطائهم وتسويغها، وحينئذ يُلحق بمم، ولا كرامة عين.

ووجه ثالث: كثيرٌ ممن يدّعون السنة، وهم مُلبِّسة؛ يقلبون لأهل السنة المِجَن! وكيف ذلك؟ بأن تكون عمدهم وشواهدهم فيما يقررنه، كتب القوم، وقد يذكرون شواهد لأهل السنة من باب تجلة القسم، فهؤلاء القوم يُخشى منهم؛ لأنهم سلكوا مسلكاً ليس عليه أهل السنة؛ فأهل السنة إذا عرفوا كتاب بدعة تبرؤا منه وحذّروا منه، (وعلاجنا لهؤلاء): نَخبر حالهم: فإن كانوا جهالاً ناصحناهم، وإن كانوا يكتبون ما يكتبون عن علم، ويعلمون أن هذه الكتب فيها ضلال، فنحن كانوا يكتبون ما يكتبون عن علم، ويعلمون أن هذه الكتب فيها ضلال، ولا غُذر منهم، ونَحذَرهم، ونُلحقهم بمعتمدهم من أهل الانحراف والزيغ والضلال، ولا كرامة عين؛ لأنه لو كان صادقاً في دعواه السنة لوجد في كتب السلف غُنية عن ما ينشره للقوم، نعم قد يكون المنشور لسيد قطب أو غيره نزراً يسيراً في أمور بسيطة

وهؤلاء قد يكون من رجال فضلاء صلحاء نشيطين في السنة في نشرها وتعليمها والدعوة إليها والذب عنها وعن أهلها، لكن يرون أن هناك عبارات هي ضربة للقطبيين وهي في مصلحة أهل السنة، فهؤلاء أراهم إخواني؛ لهم ما لي وعليهم ما علي؛ أواليهم في ذات الله، لكن ألومهم على هذا الصنيع وأنصح لهم، وفيما بيني وبينهم قد أغلظ عليهم القول وأشدد عليهم النكير أقول فيما بيني وبينهم وتعرفون هذا.

ليس تشهيراً معاذ الله لا أشهِّر بهم، ولا أشدد النكير عليهم في الملا؛ لأنهم سندٌ لي في ما أنا عليه من منهج الحق، ولعلِّي بهذا التفصيل المُسهَب، والذي قد يكون فيه استطراد أملته على الضرورة ودعت إليه الحاجة أجبت على سؤالك، والله أعلم.

* * *

السؤال الثاني: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم شيخنا: يقول السائل: كيف يتم التفريق بين الغلو في الجرح، والحزم والشدة على أهل البدع، التي تعتبر منقبة؟

أقول: ولعلنا نبدأ بالشطر الثاني لسؤالكم: وهو أن أهل السنة الأصل عندهم الشدة على البدع وأهلها وقوة النكير والغلظة؛ وذلك حينما تقوى شوكتهم وترجح كفتهم، فإنهم في هذه الحال لا يرعون حرمةً لمبتدع، بل يهينونهم ويحتقرونهم ويُهوِّنون من شأنهم، والأصل في هذا: النص، وسيرة السلف الصالح؛ وهي إجماع.

فالنص منه قوله (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): (سيكون في آخر أمتي أناس يحدِّ ثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا ءابائكم، فإياكم وإياهم)(١)، رواه مسلم في مقدمة صحيحه من حديث أبي هريرة (رَضَّالِلَهُ عَنْهُ) وكذلك رواه البغوي في شرح السنة.

.

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ١٢)؛ برقم: (٦).

وفي الحديث الصحيح الآخر وهو حديث الافتراق الذي يهوِّن من شأنه بعض المتحذلقين من قادة الثورة الفكرية التي هي حرب على الدعوة السلفية وأهلها، ويضعِّف هذا الحديث، ويتلمس في التهوين من شأنه وعدم استعماله، وهو حديث صحيح مشهور تلقاه أهل السنة بالقبول واستعملوه، ومن ألفاظه: (افترقت اليهود على اثنتين وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قالوا من وستفترق هذه الأمة على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قالوا من هي يا رسول الله؟ قال: الجماعة)(١)، فسرها ابن مسعود (رَضَالِللهُعَنهُ) بقوله: [الجماعة ما وافق الحق، وإن كنت وحدك](٢)، وفي رواية أخرى يحسنها بعض أهل العلم لشواهدها، قالوا من هي يا رسول الله قال: (من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي)(٣).

وأخرج الشيخان من حديث حذيفة (رَخَوَالِلَهُ عَنْهُ) قال: كان الناس يسألون رسول الله الله عن الشر؛ مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله اكنا في جاهلية وشر، فجاء الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: (نعم) قلت: فهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: (نعم، وفيه دَخَن) قلت: وما دخنه؟ قال: (قومٌ يهدون بغير هديي، ويستنون بغير سنتي) وفي بعض ألفاظه (يهتدون بغير هديي، ويستنون بغير سنتي) قال: (تعرف منهم، وتنكر) قلت: فهل بعد هذا الخير يعني الذي فيه دخن من شر؟ قال: (دعاةٌ على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها) قلت: فصفهم لنا يا رسول الله! قال: (هم من بني جلدتنا إليها قذفوه فيها) قلت: فصفهم لنا يا رسول الله! قال: (هم من بني جلدتنا

⁽¹⁾ أخرجه أبو داود في سننه (٧/ ٥)؛ برقم: (٤٥٩٦)؛ وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٢٠٢)؛ برقم: (٢٠٣).

⁽۲) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (۱/ ۱۲۱)؛ برقم: (۱۲۰).

⁽٣) هذه الزيادة رواها الترمذي بألفاظ قريبة في سننه (٤/ ٥٨٦)؛ برقم: (٢٨٣٢)؛ وحسنها الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢/ ٩٤٣)؛ برقم: (٥٣٤٣).

ويتكلمون بألسنتنا)؛ قلت: فما تأمروني إن أدركني ذلك؟ قال: (تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)؛ قلت: فإن لم يكن لهم جماعة، ولا إمام؟ قال: (تعتزل تلك الموت، وأنت على الفرق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت، وأنت على ذلك)(١).

فبضميمة هذه الأحاديث وما في معناها وهو متواترٌ عن النبي (صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرٌ)، تواتراً معنوياً يوجب العلم والعمل يستخلص طالب الحق والسنة ما يأتى:

أولاً: وجوب الحذر من البدع وأهلها، مع شدة النكير والنُفرة.

ثانياً: ليست الكثرة دليلاً على الحق، كما أن القلة ليست دليلاً على عدم الحق، بل العبرة بإصابة الحق.

ثالثاً: الحكم على أكثر الأمة بأنه هالك: ولهذا حكم (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ) على الثنتين والسبعين فرقة بأنها هالكة؛ قال: (في النار) وهذا في حديث الافتراق.

فقوله: (في النار) هو من أحاديث الوعيد، وقوله: (وستفترق هذه الأمة على ثلاثٍ وسبعين فرقة ثم قال إلا واحدة)(٢) هذا دليل على الحذر من أهل البدع، وأنه هو الأصل.

رابعاً: أن جماعة الحق واحدة، وليست متعددة، وهي التي فسرها النبي (صَالِّلَةُعَلَيْهُ عَلَيْهِ وَسَالِّمً)، وفسرها ابن مسعود (رَضَّالَتُهُ عَنْهُ).

خامساً: لزوم هذه الجماعة وإمامها إذا وجدت وهي موجودة ما تخلو الأرض منهم، لكن أحياناً ليس لها إمام؛ وهذا في آخر العصور نسأل الله العافية والسلامة في الفتن، وأحياناً لها إمام.

⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣/ ٣٥٣)؛ برقم: (٣٦٠٦).

⁽٢) سبق تخريجه.

سادساً: إذا لم يوجد جماعة ولا إمام: وأنا طامعٌ في أن يكون هذا نسبي، أطمع أن يكون الله ولا على رسوله لكني أطمع ويحفزني على هذا الطمع قوله (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمَ): (لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة)(١).

فأهل الحق لا تخلو الأرض منهم أبداً؛ هذا وعد الله على لسان رسوله (صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالًم)، لكن قد لا يكون لها إمام، فالعلاج ما هو؟

العزلة اعتزال جميع الأمواج المتلاطمة جميع الفرق الضالة المتلاطمة، والنجاة بنفسك تعتزل تلك الفرق كلها وقد يكون مع بعضها شيء من الحق، لكن ما دامت القضية قضية: تلاطم وتناحر وتصادم وتشاجر وتخاصم وحرب وليس هناك إمام ينحاز إليه، فإنه ينجو بنفسه، هذا من سنة النبي (صَلَّاللَّهُ عَلَيْوُسَلِّمَ)، والأحاديث في هذا كثيرة.

وأما من سيرة السلف الصالح القولية: فإن النقل عنهم (رَضَالِلَهُ عَنْهُم) ورحمهم متواتر، من ذلكم قول الفاروق (رَضَالِلَهُ عَنْهُ) [إياكم وأهل الرأي أعداء السنن أعيتهم أحاديث رسول الله (صَالِللَّهُ عَلَيْهُوسَالِّم) أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا](٢)، وروى اللالكائي عن ابن عباس (رَضَالِلَهُ عَنْهُو)ا قال: [والله ما أظن أن أحداً أحبَّ إلى الشيطان هلاكاً مني اليوم، فقيل وكيف؟ قال: تحدث البدعة في أحداً أحبَّ إلى الشيطان هلاكاً مني اليوم، فقيل وكيف؟ قال: تحدث البدعة في المشرق أو المغرب، فيحملها الرجل إلي، فإذا انتهت إلى قمعتها بالسنة، فتُردُ عليه](٣).

⁽١) أخرجه ابن ماجة في سننه (١/ ٧-٨)؛ برقم: (١٠) بلفظ: (لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورين).

⁽٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٨)؛ برقم: (٢٠١).

⁽٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٦١)؛ برقم: (١٢).

وروي عنه (رَضَاللَهُ عَنْهُ) [يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء؛ أقول لكم قال رسول الله (صَا الله عَلَيْهُ وَسَالَمَ)، وتقولون قال أبوبكر وعمر!!](١)، ومَن ذانكم الرجلان؟! صدِّيق الأمة وإمامها بعد نبيها (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ)، والآخر كذلك: الإمام الثاني من البشر بعد رسول الله (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ)، وهما على رأس من شهد لهم رسول (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ) بالجنة، وعلى رأس من مات رسول الله (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ) وهو عنهم راضى، وقال الشعبي (رَحِمَهُ آللَهُ): [إياكم والمقايسة؛ والذي نفسى بيده لإن أخذتم بالقياس لتحلَّن الحرام، ولتحرمنَّ الحلال، فما بلغكم عن أصحاب محمدٍ (صَالَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمٌ) فخذوه أو قال فخذوا به (٢)، وقال أيوب السِّختياني (رَحْمَهُ ٱللَّهُ) قال لى أبو قِلابة: [يا أيوب احفظ عنى أربعة: لا تقل في القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذُكر أصحاب محمدٍ (صَاَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَاَّمَ) فأمسك، ولا تمكِّن أهل الأهواء من سمعك فينبُذوا فيه ما شاءوا، قال يقرّوا فيه ما شاءوا] (٣)، وروي عن الإمام مالك بن أنس (رَحْمَهُ أَللَهُ) أنه كان رجلٌ من أهل الأهواء يسير خلفه، ويقول: يا أبا عبد الله ناظرني!، يا أبا عبد الله ناظرني! كلمة، يا أبا عبد الله اسمع مني كلمة وهو يشير بيده، يقول: [لا، ولا نصف كلمة] قال: يا أبا عبد الله ناظرني! فإن غلبتني تبعتك! وإن غلبتك تبعتني! وكان الإمام (رحمة الله عليه) محنكاً، فطناً ملهَماً

(۱) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٢١٨)؛ برقم: (٣١٢١) بلفظ: (عن ابن عباس، قال: تمتع النبي فقال عروة بن الزبير: فمى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: ما يقول عرية؟ قال: يقول: فمى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون! أقول: قال النبي هي، ويقول: فمى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون! أقول: قال النبي هي، ويقول: فمى أبو بكر وعمر)؛ وأورده بهذا اللفظ: شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٥)، وابن القيم في زاد المعاد (٢/ ٢٥))

⁽٢) أخرجه الدارمي في مسنده (١/ ٢٣٥)؛ برقم: (١١٠)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ أخرجه الدارمي)؛ برقم: (٢٠١٦).

⁽٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٥٤٥)؛ برقم: (٣٩٧)؛ والهروي في ذم الكلام وأهله (٥/ ٣٩٧)؛ برقم: (٨١٨).

فالتفت إليه وقال: [وإن جاء ثالثٌ فغلبنا؟ قال: نتبعه! قال: اذهب؛ فأنت تتنقل] (١)، بيد كل واحد! كما يقول العوام عندنا: مِن يدي نشيط، في يدي نشيط، هذه عندكم يا أهل المغرب؟ عندنا مَثل يقول: من يدي نشيط في يدي نشيط يعني ما يستقر، مع كل واحد يمشي.

وقال المُفضَّل بن مهلهل (رَحِمَهُ اللهُ): [لو كان صاحب البدعة يحدثك في أول مجلسه أو قال في أول أمره ببدعته لحذرته ونفرت منه ولكن! يحدثك في بِدوِّ مجلسه بالسنة، ثم يُدخل عليك من بدعته، فلعلها تلزم قلبك، فمتى تفارق قلبك؟](٢).

سمعتم! أهل البدع مكرة عفاريت نفاريت، يعرفون كيف يتصيدون من قل فقهه؛ من الأغرار الذين لم يكن عندهم فقه يحصِّنهم من أهل البدع والمحدثات.

وقال مصعب ابن سعد (رَحِمَهُ اللهُ) [لا تجالس مفتوناً؛ فإنه لن يخطئك منه إحدى اثنتين؛ إما أن يفتنك فتتبعه، أو يؤذيك قبل أن تفارقه] (٣).

فبان بهذا النقل، والتقرير، الذي بدأناه بنصوص نبينا (صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وتْنَينا فيه بأقوال أئمة من أهل السنة أن الأصل في المبتدعة هو: (المفاصلة)؛ مفاصلة أهل السنة لهم، وحذرهم منهم.

⁽¹⁾ أخرجه الآجري في الشريعة (1/ ٤٣٧)؛ برقم: (١١٧)؛ بلفظ: (انصرف مالك بن أنس يوما من المسجد، وهو متكئ على يدي فلحقه رجل يقال له: أبو الجويرية كان يتهم بالإرجاء، فقال: يا أبا عبد الله اسمع مني شيئا أكلمك به وأحاجك وأخبرك برأيي قال: فإن غلبتني؟ قال: إن غلبتك اتبعتني قال: فإن جاء رجل آخر، فكلمنا فغلبنا؟ قال: نتبعه قال مالك رحمه الله: يا عبد الله، بعث الله عز وجل عبد الله، بعث الله عن وجل عبد الله، بعث الله عن واحد، وأراك تنتقل من دين إلى دين).

⁽⁷⁾ أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (7/233)؛ برقم: (898).

 $^{(^{}f T})$ أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله $(^{f T})$ برقم: $(^{f T})$.

أما الشطر الأول من السؤال: الغلو في الجرح، الشدة انتهينا منها، لكن الغلو في الجرح.

أقول: لا يغلو سني في الجرح أبداً لأن هذا دين يَدين الله به، ولكن نحن نسمع ما بين الفينة والفينة هذه الكلمة تردد.

فالسني يدين الله سبحانه وتعالى بالجرح؛ إذ هو عنده دين يَدينُ الله به، فيذبُ به عن السنة وأهلها، كما أن "التعديل" كذلك دين، ولهذا فأن: أهل السنة أعني الأئمة حريصون على أن لا يجرحوا أحداً ببدعة، فضلاً عن كفر، إلا وعندهم من البينات ما يشهد لهم، ولكن أهل الأهواء يفسرون هذا غلواً! فما دام الدليل قد قام واضحاً على أن فلاناً من الناس مبتدع ضال منحرف، فكيف يفسر هذا غلواً؟! وأهل السنة متقرر عندهم أغم لا يبدّعون أحداً فضلاً عن تكفيره حتى تقوم عليه الحجة الرسالية؛ وهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رَحَمَدُاللَّهُ) [أهل السنة أعرف الناس بالحق، وأرحمهم بالخلق](١).

لكن أهل الأهواء لا يقر لهم قرار ولا تنام لهم جفون، ولا تنشرح لهم صدور، ولا تطمئن لهم قلوب بالجرح، لأن أئمة السنة وعلماء السنة وأهل السنة يبغضون أهل البدع؛ فإذا كُشف لهم عن رجل بأنه مبتدع قوي البغض في نفوسهم، وقوي الحذر، فحذروه، وإن كانوا من قبل يحسنون به الظن، وهذا لا يرضي أهل الأهواء، نعم قد يكون من بعض أهل السنة شيء من القسوة؛ لما يراه هو أن الأمر يستدعي القسوة، والآخر وإن كان لا يخالفه في أصل المسألة، ولكنه يستعمل أحياناً عبارات لينة، وهذا ليس محل خلاف.

وإذا سلمنا على ما ورد في السؤال من حكاية لقول بعض أهل الأهواء أن بعض أهل السنة يغلو في الجرح! أقول: من قديم وجد من أهل السنة من هو قوي، وليس

⁽١) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٨).

غالياً، حرصاً على حماية السنة، وشدةً في الذب عنها وعن أهلها، وما لامه الآخرون، وما قالوا إنه متفرق، وعلى سبيل المثال: يقولون: من وثقه شعبة فحسبك به، ومن جرّحه يُنظر في جرحه، ولم يُتهم شعبة (رَحَمَدُاللَّهُ) بأنه غالٍ متشدد؛ شدة في غير محلها، ولم أعلم أحداً حتى الساعة؛ رجلاً متمكناً في السنة خالطت بشاشتها قلبه حذر من شعبة، ووشى به عند غيره من أهل السنة.

* * *

السؤال الثالث: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، وهذا سائل يسأل، يقول: في كل زمان يفارق أهل الحق عن غيرهم، ويتميزون بأمور، فكيف نفرِّق اليوم بين أهل الحق، وغيرهم؟!!

يا بَنِي في الحقيقة ما أظنني آتٍ إياك بجديد، أهل السنة هم الذين على السنة، ومستندهم في ذلك ومحل فقههم في ذلك؛ هو: الكتاب والسنة على وفق سيرة السلف الصالح، وإن شئت فقل: فقه الكتاب والسنة على وفق سيرة السلف الصالح، هذا أولاً.

فليس عند أهل السنة إلا قال الله و قال رسوله و قال الصحابة وأئمة الهدى من بعدهم؛ ليس عندهم شيء يتحفون به الناس تطويراً؛ مسايرةً للعصور: لا، لماذا؟ لأن السنة هي السلفية.

والسلفية لم يؤسسها أحدُ من البشر؛ هي من عند الله سبحانه وتعالى، جاءت بما النبيون والمرسلون، بدءاً من نوح (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وانتهاءً بمحمد (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وصلى الله وسلم على الجميع، وآدم من قبل نوح كان نبياً مكلَّماً (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)، لكن أهل العلم يقولون: أول الرسل نوح؛ لأنه أول نبي أرسله الله إلى أهل الأرض، ولهذا فإن السلفيين؛ أهل السنة والجماعة؛ أهل الحديث؛ أهل الأثر الفرقة المناجية؛ الطائفة المنصورة يَزنُون أقوال الناس وأعمالهم بميزانين؛ وذانكم الميزانان

هما: (النص، والإجماع) فمن وافق نصاً، أو إجماعاً قُبل منه، ومن خالف نصاً أو إجماعاً رُدَّ عليه كائناً من كان، ثم هذا الموافق لنصٍ أو إجماع؛ قد يكون من أهل السنة، وقد يكون من غيرهم.

فإن كان منهم: فإنه يكبر في أعينهم ويعظم في قلوبهم؛ لأن هذا هو الرابطة بينهم وبين الناس، فكلما كان الرجل مكيناً في السنة قوياً في الذب عنها وعن أهلها والنصرة لها ولأهلها كلما كان في أعينهم عظيماً كبيراً.

وإن كان من غير أهل السنة: فيقبلون ما جاء به من الحق، لكن لا يركنون إليه، ولا يطمئنون إليه؛ لأنه غريب عنهم، لكن وافق في قوله أو فعله ما عندهم، فهم لا يقبلون منه الحق لذاته لا بل لموافقته السنة، وثمة أمر ثالث وهو:

أن السني: حتى وإن جفاه بعض أهل السنة هو محب هم، منافح عنهم، يدعوا لهم، ويدعوا إليهم، ويربط الناس بهم ولا يفاصلهم، وإن كان بينه وبين بعض أهل السنة شيء من الجفوة، وشيء من النفرة؛ لأن الذي جمع بينهم هو: دين الإسلام الخالص اجتمعوا في الله، ويحبون أنهم كما اجتمعوا في الله، أن يتفرقوا عليه.

أما المبتدع: فليس على ذلك؛ هو يناصب أهل السنة، ومن يواليهم العداوة، ويُظهر بغضهم والنفرة منهم ويحقِّر شأنهم، ويسعى جاهداً في فصل الناس عنهم هذا ما يمكن قولى هذه اللحظة جواباً على سؤالك.

* * *

السؤال الرابع: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، وهنا سائل آخر يقول: عندكم هنا في السعودية بعض المؤسسات الخيرية، يقوم الأخوة عندنا بمراسلتهم قصد الحصول على بعض الكتب الدينية، مع جهلهم بمناهج هذه، أو علمهم بفساد مناهجهم فما حكم مراسلتهم لهذه المؤسسات الخيرية؟!!.

أولاً: الحق حق، ولا يؤثر فيه زمان ولا مكان؛ مادام أنه يستند على الكتاب والسنة فهو حق، وإن كان الحق يقوى نُصرةً وأتباعاً في بعض الأمكنة وبعض الأزمنة، هذا لا شك عندنا فيه، لكنه حق، وإن لم يكن عليه إلا رجلٌ واحد أو امرأة واحدة هو حق ومصداق هذا: ما أخرجه الشيخان عن ابن عباس (رَضَوَاللَّهُ عَنْهُمُ) عن النبي (صَرَّاتَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ)، في عرض الأمم قال: (فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد)(١)، الحديث، ولا يشك مؤمن ولا مؤمنة، أن النبي الذي رآه النبي (صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ) وحده، في أنه مبعوثٌ إلى أمة أليس كذلك هل هذا النبي الذي رآه أخوه محمدٌ (صَرَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ) وحده، هل بُعث إلى نفسه، أو إلى أمة؟ إلى أمة، لكن ما أجابته! ولهذا: قال الشيخ مُحَّد بن عثيمين (رَحْمَهُ ٱللَّهُ) في مسائل الباب الذي أورد فيه هذا الحديث قال: (إن من لم يجبه أحد من الأنبياء يبعث وحده) أو قال يحشر وحده وقال: (رَحِمَهُ ٱللَّهُ) في استنباطه المسائل: (عمق هذا العلم: فإنه لا يجوز الزهد في القلة، ولا الاغترار بالكثرة) (٢). وما أحسن ما قاله الفُضيْل بن عياض (رَحِمَهُ ٱللَّهُ) [عليك بطرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين]^(٣)، فإذا تقرر هذا، ووعيتموه بارك الله فيكم فاعلموا: أن الباطل باطل؛ فلا يرفعه الزمان ولا المكان، سواءً كان في المدينة، أو في مكة، أو في أي مكان، أو في أي زمان فهو باطل، وسواءً كان متبعوه ملايين، أو آحاد من الناس؛ فهو باطل.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ١٣٧)؛ برقم: (٥٧٠٥).

⁽٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ١٠٩ -١١١)

⁽٣) الاعتصام للشاطبي (١ / ١١٢).

فليست الكثرة مسوغة لإتباع ما هو باطل معلوم بطلانه، كما أن القلة ليست مسوغة مجانبة لما هو معروف أنه حق، فإذا تقرر هذا، فإن سؤالكم يحتوي أولاً على مراسلة مؤسسات!.

أقول: الاسترشاد بمؤسسات أو جماعات أو أفراد بحجة أنما دعوية! لا يكفي دعواها أنما دعوية، بل: لابد من الخبرة؛ التي تكشف حال ما عليه هذه المؤسسة، أو الجماعة، أو ذلكم الفرد؛ حتى يمكن الحكم بأنه على هدى أو على ضلال، فمجرد الاسترشاد والاستشارة بالشهرة والذيوعة والشيوعة هذا ليس كافياً! لا سيما في هذا العصر الذي أصبحت الساحة فيه تعج بالخبث الذي لا ينجو منه إلا من نجاه الله وعصمه بسنة محمد (صَالَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَالًمٌ)، هذا أولاً.

وثانياً: تضمَّن سؤالكم أن الناس المسترشِدين بعذه المؤسسة، أو مؤسسات، أو كذلك غيرها هم صنفان:

صنف: يعلمون فساد منهج تلك المؤسسة، أو ذلك المسترشد به، وأن منهجه منحرف، فلا أدري ما يبغي هؤلاء من أهل الانحراف الذين تقرر عندهم بالدليل أن ذلك المسترشد به محكومٌ عليه بالضلال منهجاً!، فهذا إن كان من أهل الأهواء، فلا غرابة؛ فالطيور على أشكالها تقع كما يقول المثل.

وإن كان جاهلاً: وهو الصنف الثاني، فيجب عليكم تبصيره ومناصحته، كما يجب عليكم دلالته على أهل السنة الخالين من الشوب شوب البدعة في العقيدة والمنهج، نعم هناك أمور واضحة:

فلو أن صاحب بدعة أهدى إليك مُصحفاً، لا مانع، أو قال لك على سبيل المثال إن جبريل أفضل الملائكة فلا مانع، أو أهدى إليك تفسير معتمد عند أهل السنة؛ مثل تفسير ابن كثير، فلا مانع من قبوله.

فإن كان محققاً فانظر هل دس فيه شيء من بدعه أو لا، فإن دس فيه شيء فاحذره ولا تنشر هذا الكتاب وإن كان خالياً من الدس؛ نشره على حاله، على ما

فيه، ولم يغير فيه شيء، ولم يدس فيه شيء، فلا مانع من نشره، لكن الذي ننصح به ونشدد فيه ونكين الله بأنه حق عدم التعاون مع أهل الضلال والبدع سواءً كانوا جماعات أو مؤسسات أو أفراد؛ ونعني به النشاط الدعوي؛ فلا يُستعان بهم في طبع كتب ولا منشورات لأهل السنة، كذلك لا يُعانون فيما هو دعمٌ لنشاطهم الهدَّام ومناهجهم الفاسدة، حتى وإن كان مسجداً يختص بهم، وينشرون منه أفكارهم الضالة ومناهجهم الفاسدة؛ فإن التعاون معهم في بنائه أو في دعمه بأي شكل من **الأشكال عونٌ على هدم السنة ومُضارهًا،** هي لن تهدم، لكن قد يتضرر أهلها أو جُل أهلها في مكان ما، أما هي فلا تُقدم، ستبقى، ولن تُهدم ولله الحمد لكن يتضرر أناس، ويتأثر أناس لقوة شوكة المبتدعة، وهذا الصنيع يقوي شوكتهم، ويَبسُط سلطانهم، ويرجِّح كفتهم من حيث تشعرون يا أهل السنة، أو من حيث لا تشعرون، نعم لا أرى مانعاً من إسعاف مريضهم وعلاجه كأن يكون سني طبيب، وأتاه إخواني أو تبليغي، أو أي مبتدع من المبتدعة، فرأى أنه يعالجه؛ لأنه في مستشفى لا مانع من ذلك كذلك إذا عرفت أن هذا فقير، وأنه محتاج إلى قوت فلا مانع أن تعطيه لأننا نحن لم نسلب هؤلاء الإيمان بالكلية أبداً ولكن نصفهم بأنهم مبتدعة ضُلاًل.

* * *

السؤال الخامس: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، فضيلة الشيخ: هذا سائل يسأل ويقول: كيف يتم الجمع بين الاعتذار للمخطئ، والتحذير من الخطأ؟ وهل هذا لا يعتبر من منهج الموازنة؟

سؤالكم هذا يتضمن: ثلاثة مباحث؛ لأنه يتألف من ثلاث فقرات.

المبحث الأول: في الخطأ فإن الخطأ الذي قام الدليل على أنه خطأ وسواءً كان الدليل آية من تنزيل ربنا أو حديثاً صحيحاً عن نبينا (صَالَّ لَلَّهُ عَلَيْهِ وَسَالَمٌ) فهو مردودٌ

عند أهل السنة، وليس مقبولاً عندهم، يردونه على قائله بالدليل، وبالأسلوب العلمي الذي يستكشف به السامع، أو القارئ أن ذلك الذي انتشر وذاع وشاع، خطأ؛ مخالفة للصواب، كما أن الرد يجب أن يشتمل على: تجلية الحق، وكيف خالفت تلك المخالفة الصواب!.

فالراد السني: يرد بعلم وبفقه؛ فرده مدعم بالأدلة التي تكشف عن الحق وتدعوا إليه، وتكشف عن الباطل وتحذِّر منه.

وهذا هو الذي تواتر به النقل عن السلف الصالح الذين استنوا بسنة رسول الله (صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ)، وبحدي خلفاءه الراشدين من بعده، فالنقل عنهم بذلك متواتر، وعلى سبيل المثال: أذكر أثراً واحداً في أمرٍ يراه بعض الناس صغيراً! أخرج البخاري عن عبد الله بن مُغَفَّل (رَضَّالِلَهُ عَنْهُ) أنه رأى غلاماً له يحذف بالحصى فقال: لا تفعل؛ سمعت رسول الله (صَلَّالِلهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمٌ) ينهى عن الخذف؛ ويقول: (إنما لا تنكأ عدواً، ولا تقتل صيداً، ولكن تفقأ العين، وتكسر السن)، فأعاد الغلام فأعاد له، فأعاد، فأعاد له ثم قال له في الثالثة أو الرابعة: [لا أكلمك أبداً؛ أقول لك قال رسول الله، وتفعل] (١)!.

واليوم قومنا يريدون أن يأتوا بدعاً أمثال الجبال، هذه إلى جنبها صغيرة، ما هي شيء؛ حذف بالحصى خلي يحذف! لا ما يقول خلي يحذف، يلطِّفون للأئمة في المبتدعة، وطوام في البدع، هذا هو المبحث الأول.

المبحث الثاني: في المخطئ من هو؟، نحن موقنون أن من خالف سنةً؛ مخطئ، موقنون هذا، فلان أخطأ والنبي (صَلَّاللَّهُ عَلَيْدِوَسَلِّم) قال للرجل المسيء صلاته: (ارجع فصل؛ فإنك لم تصل)(٢)، ألم ينبئه إلى أنه أخطأ في صلاته؟ فما قولكم؟ أجيبوا يا

 ⁽١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ٤٤)؛ برقم: (٤٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٤٠٦)؛ برقم: (٧٥٧).

حاضرون! ألم ينبئه على خطئه في صلاته؟ ثلاث مرات وهو يقول له: ارجع فصل؛ فإنك لم تصل، والرجل يفعل، ثم قال بعد ذلك: والذي بعثك بالحق نبياً لا أحسن غير هذا فعلمني فعلمه، الحديث معروف مشهور، حتى أطفالنا في الصفوف الابتدائية الأولى يعرفونه ولله الحمد.

هنا نقول: كيف نتعامل مع المخطئ؟ فتنبهوا: هذا هو محل التفصيل في هذا المبحث، أقول: المخطئ على ضربين، وإن شئت فقل: لا يخلو من حالين: إما أن يكون صاحب سنة زلت به القدم؛ أراد الحق، لكنه لم يوفق، فهذا: أولاً: يُردُّ الخطأ: لما تقرر آنفاً، ووعيتموه؛ أن الخطأ لا يُقبل عند أهل السنة، وأزيد هنا: لأن المقصود: تصفية التدين، وتخليصه من شوائب البدع، وشوائب الخطيئات، وإن كانت صغائر.

وثانياً: لا يُتابع على زلته: بحجة أنه عالم كان مجتهداً طالباً للحق، فلا يُبرر لك اجتهاده وسبقه في الفضل وجلالة قدره وإمامته في الدين أنه مجتهد قال الحق، فأنت تتابعه! ما دمت عرفت أنه أخطأ، فإنك أنت حال معرفتك خطئه، ومخالفته للحق آثم إذا تابعته، أما هو: ما دام مجتهداً طالباً للحق فإن خطئه مغفور وهو مأجور على اجتهاده؛ قال (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلِّمٌ): (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجرٌ واحد)(١).

أنت متعبدٌ بما قام عليه الدليل من الكتاب والسنة، متعبدٌ به؛ لأنه حق، ولست متعبداً باجتهاد أحد؛ فاجتهادات أهل العلم، والأئمة ليست بمعصومة؛ ولهذا لا يجوز أن تُتخذ منهجاً، وهذا هو الذي يُعتذر له، وهذا هو الثالث، نقول:

ثالثاً: يُعتذر له: ولا يشنع عليه ولا يُثرَّب عليه ولا ينفَّر منه؛ لما هو متقررٌ عند أهل السنة من جلالة قدره وسابقه في الفضل، والإمامة في الدين.

_

⁽۱) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ٣٢٧)؛ برقم: (٧٣٥٢).

ولهذا: يقرر الأئمة فيما يقررون أنه لو كل مخطئ شُنّع عليه ما بقي أحد، ويعنون بهذا من عرفوا بأنهم أهل سنة؛ فأصولهم على السنة، وكم من عالم يخطئ خطئاً فاحشاً في الاعتقاد، في العبادات العملية، في المعاملات، ومع هذا عرفنا المنصفين، والأئمة يردون خطئهم مع حفظ كرامتهم، وصيانة أعراضهم.

وعلى سبيل المثال: ابن قدامة المقدسي صاحب (لُمعة الاعتقاد) قال في مواطن بالتفويض في نصوص الصفات، فرد عليه سماحة الإمام، الشيخ مُحَّد بن إبراهيم (رَحَمَهُ ٱللَّهُ) رداً قوياً جَلَّ فيه الحق، مع حفظه كرامة ابن قدامة رحم الله الجميع.

والمبحث الثالث: هل هذا من الموازنات؟ أو التفريق بينه وبين الموازنات.

أولاً: اعلموا أن لفظ الموازنة مُحدَث، وأنا والله حتى الساعة لا أعلم إماماً قال به، بل الأمر عندهم كما حكيت لكم إن شاء الله وارجوا أني وفيت؛ يردون الخطأ على قائله، ويفرقون بينه، وبين المبتدع، فهو مُحدِث.

وثانياً: الموازنات! من أحدثها؟ أحدثها الحركيون، وهي عندهم: أنه لا يُردُّ على مبتدع بدعته حتى تُذكر حسناته إلى جانب سيئاته المردودة!!.

ومرادهم من ذلك: التشويش من جهة على الناس، فإن أكثر الناس لا يدركون، ومن جهة أخرى يريدون تلطيف حال هذا الإنسان الذي شُهِرت بدعته، واشتهر كا.

وغة أمرٌ رابع: وكان من المفترض أن يكون في المبحث الثاني أقول: عرفنا آنفاً أن أهل السنة يوقّرون المخطئ من أهل السنة، ولا يتابعونه على زلته، ويجب أن تعلموا: أنهم يفرقون بين المخطئة، عرفتم معاملتهم لمخطئة أهل السنة، فما معاملتهم لمن كان على بدعة!، وهو الصنف الثاني من المخطئة: وهذا هو الذي عرف الحق، وبان له ثم خالفه عناداً وإباءً واستكباراً عنهم فهذا لا كرامة له عندهم مبتدع ضال، يحذرونه ويحذرون منه ويهجرونه، لكن متى يهجرونه؟ ومتى مبتدع ضال، يحذرونه ويحذرون منه ويهجرونه، لكن متى يهجرونه؟ ومتى

يحذِّرون منه؟، إذا قوي سلطاهم ورجحت كفتهم وكانت شوكتهم قوية على أهل البدع.

أما في حال ضعفهم، وقوة شوكة المبتدعة، ورجحان كفتهم، وبسط سلطانهم، فإنهم: يكتفون برد الخطأ، ولهذا يجب أن تعلموا: أن أهل السنة وسط؛ فهم:

أولاً: لا يقبلون الخطأ.

وثانياً: يفرقون بين المخطئة.

وثالثاً: أنهم يستعملون الشدة حيث تكون الشدة نافعة، ومنها الهجر، والتحذير من أئمتهم، ويستعملون الرفق حيث لا ينفع إلا الرفق فهم ليسوا على الرفق مطلقاً في كل زمان ومكان، من غير مراعاة للحال، وليسوا على الشدة مطلقاً في كل زمان ومكان، من غير مراعاة للحال؛ هم أهل حكمة، وأهل بصيرة فالشدة عندهم في موضعها، والرفق عندهم في موضعه.

* * *



السؤال الأول: يقول السائل: إذا سمعتُ كلام العالم في شريط، أو قرأت له في كتاب عن شخص ما أنه مبتدع، ولم أرى منه دليلاً على ذلك، فهل يلزمني أن أحْذر من هذا الشخص وأن أقتنع بأنه مبتدع أم أتريث حتى أجد الدليل على ذلك؟

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا مُحدد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإن أهل السنة لا يحكمون على أحد ببدعة إلا وقد خبروه، وسبروا ما عنده تماماً، وعرفوا منهجه تماماً؛ جملةً، وتفصيلاً، ومن هنا: هذه المسألة تستدعي منا وقفتين: الوقفة الأولى: فيمن حكم عليه عالم أو علماء بأنه مبتدع، ولم يختلف معهم غيرهم ثمن هم أهل سنة مثلهم تفطنوا أقول: لم يختلف معهم غيرهم فيه ثمن هم أهل سنة، فإنا نقبل جرحهم له، فإنا نقبل قولهم ونحذره؛ مادام أنه حكم عليه وجرَحه عالم سني، ولم يُظهر بقية أهل السنة الذين هم أقران هذا العالم من إخوانه وأبناءه العلماء، فلا بد من قبوله؛ لأن هذا العالم السني الذي جرح رجلاً، فإنه لم يجرحه إلا بأمر بان له، وقام عنده عليه الدليل؛ لأن هذا من دين الله، والذي يجرح أو يعدّل يعلم أنه مسؤول عما يقول ويفتي به أو يحكم به، ويعلم أنه مسؤول من الله

عز وجل قبل أن يسأله الخلق.

الوقفة الثانية (مهم جداً): إذا كان هذا الشخص الذي جرَّحه عالم أو علماء، وحكموا عليه بما يسقطه ويوجب الحذر منه قد خالفهم غيرهم؛ فحكموا بعدالته، وأنه على السنة، أو غير ذلك من الأحكام المخالفة لأحكام الآخرين المجرِّحين له، فما دام أن هؤلاء على السنة وهؤلاء على السنة وكلهم أهل ثقة عندنا وذو أمانة عندنا ففي هذه الحال: ننظر في الدليل؛ ولهذا قالوا: "من علم حجة على من لم يعلم".

فالجارح قال في فلان من الناس: إنه مبتدع منحرف زائغ، وأتى بالأدلة: من كتب المجروح، أو من أشرطته، أو من نقل الثقات عنه فهذا موجبٌ علينا قبول قوله، وترك المعدِّلين، الذين خالفوا من جرحه؛ لأن هؤلاء المجرحين له أتوا بأدلة خفيت على الآخرين لسبب من الأسباب، أو أن المعدِّل لم يقرأ ولم يسمع عن ذلك المجرَّح، وإنما بنى على سابق علمه به وسابق معرفته به، وأنه كان على سنة، فأصبح هذا المجروح الذي أقيم الدليل على جرحه مجروحاً، والحجة مع من أقام الدليل، وعلى من يطلب الحق أن يتبع الدليل، ولا يتلمس بنيَّات الطريق ذات الدليل، أو يقول أقف بنفسي!! فهذا لم نعهده عند السلف.

وهذه الأمور تكون فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد؛ في أصول العقائد، وأصول العبادات، فإن المصير إلى قبول من أقام الدليل واجبٌ حتمي وذاك العالم السني الذي خالف الجارحين، له عذره يبقى على مكانته عندنا وعلى حُرمته عندنا ونستشعر أنه له إن شاء الله ما كان عليه من سابقة الفضل وجلالة القدر؛ هذا وسعه، والعالم من أهل السنة السلفي بشر؛ يذهل، ينسى، يكون عُرضة للتلبيس من بطانة سيئة، أو كان قد وثق بذلك الرجل المجروح؛ فلبَّس عليه، والشواهد على هذا كثيرة.

فكثير من السَقَط والذين هم في الحقيقة حربٌ على السنة وأهلها، يأتون بنماذج من كتبهم، يقرؤونها على علماء أجلَّة، مشهود لهم بالفضل والإمامة في الدين، ويُخفي

ذلك اللّعاب الماكر عن ذلكم العالم الجليل الإمام الفذ الجهبذ، ما لو علمه لسقط عنده، فهذا العالم يزكي بناءً على ما سمع، فإذا طبع الكتاب وانتشر وتناقلته الأيدي وذاع صيته، وإذا بالمجادلين يقولون: زكاه فلان؛ الألباني (رَحْمَهُ اللّهُ) أو ابن باز (رَحْمَهُ اللّهُ) أو ابن عثيمين (رَحْمَهُ اللّهُ) زكى هذا الكتاب!! فهؤلاء العلماء رحمة الله عليهم معذورون، ومن التّبعة سالمون إن شاء الله تعالى في الدنيا والآخرة، وإنما هذا لعّاب أخفى ولبّس على ذلك العالم.

إذاً ماذا بقي؟، نُقيم على ذلك المُلبس اللعاب الدسّاس الماكر من كتبه، نقيم عليه البينة من كتبه، ومن جادلنا فيه نقول: خذ هذا هو قوله، هل تظن أنه عَرضَه بهذه الصورة على من سمينا من أهل العلم، ومن هو على نفس النهج فأقروه؟ فالجواب: كلا، إذا: يجب عليك أن تكون منصفاً متجرداً من العاطفة الجياشة المندفعة، ومن الهوى الذي يُعمى، ويجب عليك أن تكون طُلبتك الحق.

* * *

السؤال الثاني: جزاكم الله خيراً ، وأحسن الله إليكم، هذا السائل يقول: ما الواجب على عوام السلفيين في دعاة اختلف العلماء في تعديلهم، و تجريحهم؟ سواءً علموا أخطائهم، أم لم يعلموها؟!!.

أقول لمعشر السلفيين والسلفيات من بلغتهم مشافهة هذه المحادثة مني، ومن ستبلغهم عبر من صاغوا الأسئلة، وألقوها علينا أقول:

أنصحكم إن كنتم تحبون الناصحين أن لا تقبلوا شريطاً، ولا كتاباً إلا ممن عرفتم أنه على السنة مشهودٌ له بذلك؛ واشتهر بها، ولم يظهر منه خلاف ذلك.

وهذه قاعدة مطَّرِدة في حياته، وبعد موته، فمن مات وهو فيما نحسبه على السنة، فهو عندنا عليها، ونسأل الله أن يثبِّته عليها في الآخرة، كما ثبته عليها حياً آمين، هذا أولاً.

ثانياً: إذا خفي عليكم أمر إنسان؛ اشتهرت كتبه، وأشرطته، وذاع صيته، فاسألوا عنه ذوي الخبرة به والعارفين بحاله؛ فإن السنة لا تخفى، ولا يخفى أهلها؛ فالرجل تزكيه أعماله التي هي على السنة وتشهد عليه بذلك، ويذكره الناس بها حياً وميتاً.

وما تستَّر أحدُ بالسنة، وغرَّر الناسَ به حتى التفوا حوله وارتبطوا به، وأصبحوا يعوِّلون عليه ويقبلون كل ما يصدر عنه، إلا فضحه الله سبحانه وتعالى، وهتك ستره، وكشف للخاصة والعامة ما كان يخفي وما كان يُكِن من الغش والتلبيس والمكر والمخادعة؛ يُهيأ الله رجالاً فضلاء فطنا حكماء أقوياء جهابذة ذوي علم وكياسة وفقه في الدين، يكشف الله بهم ستر ذلكم اللعاب الملبّس الغشاش.

فعليكم إذا بُيِّن لكم حال ذلك الإنسان الذي قد ذاع صيته وطبَّق الآفاق وأصبح مرموقاً يشار إليه بالبنان أصبح عليكم واجباً الحذر منه؛ مادام أنه حذَّر منه أهل العلم والإيمان والذين هم على السنة، فإضم: سيكشفون لكم بالدليل ولا مانع من استكشاف حال ذلك الإنسان الذي حذر منه عالم أو علماء بأدب وحسن أسلوب فإن ذلك العالم سيقول لك: رأيتُ فيه كذا وكذا، وفي الكتاب الفلاني كذا، وفي الشريط الفلاني كذا، وإذا هي أدلة واضحة تكشف لك ما كان يخفيه، وأن ذلكم الذي طبَّق صيته الآفاق، وأصبح حديثه مستساغاً، يخفي من البدع والمكر، ما لا يظهره من السنة.

وأمر ثالث: وهو أن من علم الخطأ وبان له، فلا يسوغ له أن يقلد عالماً خفي عليه الأمر، وقد قدمت لكم أمس أن اجتهادات العلماء غير معصومة؛ ولهذا لا يجوز أن تُتخذ منهجاً.

السؤال الثالث: جزاكم الله خيراً، و أحسن الله إليكم، هذا سائل يسأل ويقول: ما رأيكم في من يقول للشباب السلفي: إنكم حصرتم المنهج في هؤلاء المشائخ: "ربيع، عبيد، النجمي" وكيف نعتذر للعلماء الذين لا يتكلمون في المنهج؟

أولاً: السلفية هي عقيدة ومنهج، ولم يؤسسها أحد من البشر؛ فلم يؤسسها الشيخ مُحَدّ بن سعود الشيخ مُحَدّ بن عبد الوهاب (رَحَمَدُاللَّهُ) حين ناصره الإمام، الأمير مُحَدّ بن سعود (رَحَمَدُاللَّهُ) ولم يؤسسها قبلهما شيخ الإسلام ابن تيمية، ولا من بينه وبينهما من أهل العلم والإمامة في الدين، بل ولم يؤسسها أتباع التابعين، بل ولم يؤسسها أعمة التابعين، بل ولم يؤسسها أصحاب مُحَدّ (صَالَّللَهُ عَلَيْمُوسَدَّر)، بل لم يؤسسها مُحَدّ (صَالَّللَهُ عَلَيْمُوسَدَّر)، بل لم يؤسسها مُحَد (صَالَّللَهُ عَلَيْمُوسَدَّر)، فالسلفية هي الإسلام الخالص؛ الخالي من شوب البدعة، والشرك، هذه السلفية عقيدة ومنهج.

ومن جاء بعد النبيين والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، دعاة إصلاح وتبصير الناس بفقه هذه السلفية، فالسلفية بالنسبة لأمة مُحَّد (صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ) هي: فقه الكتاب والسنة على وفق فهم السلف الصالح.

لأن السلفية وصف لكل من مضى بعد رسول الله (صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمٌ) متبعاً أثره، وهم: أصحابه (رَضَالِلهُ عَنْهُ)، وأئمة التابعين، ومن بعدهم من أهل القرون المفضلة، وأسمّي من التابعين ومن بعدهم على سبيل المثال لا الحصر: "عروة ابن الزبير، والقاسم ابن مُحَّد ابن أبي بكر، والشعبي: عامر ابن شراحيل، وأبو العالية الرّياحي، وسعيد ابن أبي بكر، والشعبين، وغيرهم، ومن بعد التابعين " الأئمة الأربعة، والليث ابن سعد، والحمَّادان (۱)، والسفيانان (۲)، وأبو عبيد القاسم ابن سلاَّم وأبو بكر مُحَد ابن إسحاق المعروف بابن خزيْمة، وشعبة ابن الحجاج، وأصحاب الكتب

(٢) سُفيان الثوري من أهل الكوفة، وسُفيان بن عُيينة من أهل الحجاز.

⁽١) حماد بن زيد، وحماد بن سَلَمَة من أهل البصرة.

الستة، وغيرهم ممن هو على الدرب ساروا"، (رَحْهَهُوالله) فإن هؤلاء هم أئمة السلف وهم أئمة السنة والجماعة، والنظر فيمن جاء بعدهم فإن كان على مثل ما مضى عليه مَن سمينا، وأمثالهم؛ فهو سلفي عقيدة ومنهجاً، ومن شذَّ حُكِم عليه بشذوذه، وأنه سلفي.

ولهذا فإنه لا يجوز قصر السلفية عقيدةً ومنهجاً على رجالٍ بأعياهم في مكان أو زمان، (ولكن هنا أمران):

الأمر الأول: اعلموا أن أصحاب الأهواء الذين يصطادون في الماء العكر، ويسعون جاهدين إلى فصل علماء أهل الحق عن عوام المسلمين، و خواصهم يُلقون شُبهاً!.

ومنها: إن فلاناً جرَّح فلاناً من الناس، فلماذا سكت عنه فلان! أو لماذا وثَّقه فلان!.

ومنها: ما بال فلان وفلان ردوا على جماعة، أو أفراد، وسكت عنه الشيخ فلان، و الإمام فلان! وهكذا، هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني: قدمت لكم الكلام عليه، لكن أعيده باختصار، أقول: من رد على مخطئ سواءً كان هذا المخطئ مبتدعاً، أو غير مبتدع ومن سكت عنه: فإن هذا ليس محل خلاف عند المحققين أبداً بل العبرة بمن تكلم ورد؛ لأنه رد بدليل وتكلم بدليل، وذاك إما لأنه لم يظهر له الأمر، ولم يتجلى له، أو أنه اكتفى بمن تكلم، وأحال عليه.

السؤال الرابع: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، هذا سائل يسأل ويقول: نود التفصيل في مسألة امتحان الناس! وهل هي على إطلاقها، أم أن هناك ضابط معين في هذه المسألة؟

أنتم تعلمون معنى الامتحان! فلا داعي للكلام عليه، وإنما الجواب على هذا السؤال من وجهين:

الوجه الأول: هل يُنهى عن امتحان الناس على إطلاقه؟ هل يُطلق النهي عن امتحان الناس؟ فيقال لا يُمتحن أحد! أو في ذلك تفصيل؟، والجواب: أنه في ذلك تفصيل.

فمن أُستُريب في أمره، أو طُلب منه شيء ولم يظهر أعنده أهلية لما يطلب منه، أو لا، فإنه يُمتحن، وكذلك من أريد تزكيته، وكان في معزل عن الناس؛ فإنه كذلك يمتحن.

ولا يزال الناس على هذا، بل هم مضطرون إلى قبوله؛ فإن من أريد منه منصب، فإن ولي الأمر يختبره هل عنده أهليه لهذا المنصب، أو لا!، ولا يزال الناس يتساءلون عمن وفد عليهم، يتساءلون عنهم ويسألون الوافد؛ من أين أتى، وإن كان يُظهر علماً فعلى من درس؛ من هم أشياخه؟.

ومن الأدلة التي صحت بها السنة؛ وهو فيما يظهر فيمن خفي أمره، قصة معاوية ابن الحكم (رَضَالِللَهُ عَنْهُ) كانت له جارية ترعى الغنم، فعدى الذئب فاختطف شاة منها، فلما جاء معاوية أخبرته جاريته الخبر، فلطمها، ثم جاء فسأل النبي (صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالًم) عن الأمر وأظنه تأثر لما صنع، ولامته نفسه فتغير النبي (صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالًم) لما سمع من صنيعه مع جاريته فقال: يا رسول الله إن علي رقبة، فهل أعتقها؟ قال: جئني بها أنظر أمؤمنة، أم لا فجاء بها إلى النبي (صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالًم)، فسألها: (أين الله؟) قالت: أنت رسول الله، قال:

(اعتقها؛ فإنها مؤمنة)(۱) وهذا امتحان واختبار؛ لأن هذه ستكون حرة طليقة، وستكون من الأحرار في الإسلام، فلابد من إقامة شاهد عليها من دينها؛ ولهذا سألها النبي (صَّالِللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمٌ) هذا السؤال، كما أن القصة تدل على أمر آخر؛ وهو: أن السلف رحمة الله عليهم بدءاً من أصحاب النبي (صَّالِلهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمٌ) كانوا يُعنون بغرز العقيدة في الناشئة؛ من أبناءهم وأهليهم ورُعاتهم؛ فهذه جارية علمت الحق في الله سبحانه وتعالى، علمت من دين الله ما شهد لها به رسول الله (صَالِللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمٌ) أنها مؤمنة، هذه حجة على من يهوِّن أمر العقيدة عقيدة التوحيد، ويقلل من شأنها، وعادة الناس يغفلون عن مثل هذه الجارية؛ لأنها راعية غنم، ومع هذا: ما أغفلها سيدها (صَالِيَلهُ عَنهُ) تبصَرَّت منه في أمر العقيدة؛ في أمر التوحيد؛ الذي هو أصل الأصول.

الأمر الثاني: الذي عرفناه من سيرة أئمة السلف، أنهم يمتحنون الناس بفضلائهم، وعلمائهم، فإذا وفدت عليهم وافدة من قطر سألوهم عن علمائهم؛ فإن أثنوا عليهم خيراً قربوهم وأحبوهم واستبانوا أنهم أهل سنة، وإن أثنوا عليهم شراً أبعدوهم وأبغضوهم ونفروا منهم.

وقديماً قالوا: امتحِنوا أهل المدينة بمالك، وامتحنوا أهل الشام بالأوزاعي، وامتحنوا أهل مصر بالليث ابن سعد، وامتحنوا أهل الموصل بالمُعافى ابن عمران. وهؤلاء الذين قرر الأئمة امتحان الناس بهم، هم أئمة بالسنة والعلم والإيمان، فصاحب السنة: لابد أن يحبهم ويجلَّهم ويوقرهم ويظهِر الثناء عليهم، وصاحب البدعة: لابد أن يظهر الشناعة عليهم، وذكر بعض أئمة الدعوة لا يحضرني اسمه البدعة: لابد أن يظهر الشناعة عليهم، وذكر بعض أئمة الدعوة لا يحضرني اسمه

_

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٨١)؛ برقم: (٥٣٧).

الآن أن الإمام أحمد ابن حنبل (رَحْمَهُ اللهُ) لا يزال محنةً للناس^(١)؛ يعني يمتحن الناس بعضهم بعضاً به.

و بهذا تعلمون: أن المبتدعة والضلال لا يُمتحن الناس فيهم؛ لأنهم ساقطون، فأهل العلم والفضل وحُذَّاق أهل السنة: ينفرون منهم.

وأما المنحرفون والمفاصلون للمنهج الحق فإنهم: يكرعون فيهم ويُشغَفون بهم؛ لأنهم تلامذتهم.

* * *

السؤال الخامس: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، هذا سائل يسأل ويقول: نود التفريق بين التقليد المذموم عند أهل العلم، والتقليد الذي يُدندن حوله أبو الحسن، وأتباعه؟

التقليد في اللغة: من تقلد الشيء يتقلده؛ إذا وضعه في رقبته، ويقال قلد غيره قلادة إذا وضع القلادة في رقبته.

وأما في اصطلاح أهل العلم فإنه: "قبول قول من ليس قوله حجة، من غير معرفة دليله"، وبهذا: يجب التفطن إلى ما تضمنه التعريف من قيود، فقوله: "قبول من ليس قوله حجة، من غير معرفة دليله"، هاذان قيدان.

فأحمد جامع ورعا وزهدا ... وعلمًا نافعًا حبرا تقيا وأحمد كان للفتوى إماما ... رضًا للمسلمين معًا وقيًّا وأحمد محنة للناس طوا ... نَمِيز به المعوج والسويا

⁽١) لم أجد قائل هذا الكلام ولكن ذكر ابن الجوزي (رَحِمَهُ ٱللَّهُ) في مناقب الإمام أحمد (ص٥٧٩)، أبيات أنشدها مُزاحم الخاقاني جاء فيها:

القيد الأول: قبول قول من ليس قوله حجة، هذا مُخرج للرسول (صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ فإن قوله حجة، فإذا قيل لك: قال رسول الله، لا يجوز أن تسأل عن الدليل؛ قوله حجة، لكن لك إذا استغربت أن تسأل عن صحة الحديث.

وكذلك الإجماع: فإذا انعقد الإجماع من أهله في عصر من العصور وجب قبوله إلى يوم القيامة، ولا يجوز نقضه فإن الإجماع حجة بنفسه، سواءً عُرف دليله، أو لم يعرف، فمن الإجماع: من قام عليه الدليل من الكتاب والسنة الصحيحة، ومن الإجماع: ما استند على حديثٍ ضعيف، فقوي به الحديث، ومن الإجماعات: من لم يعرف دليله، لكنه انعقد عليه قول الأئمة انعقد على المجمع عليه قول الأئمة.

ولهذا يُعرِّفون الإجماع فيقولون هو: "اتفاق جميع العلماء المجتهدين من أمة محمد (صَالَّللَّهُ عَلَيْهِ وَسَالِمٌ)، في عصر من العصور بعد وفاته، على أمر ديني "هذا هو الإجماع، وهنا أنبه إلى: أن كل فن المعتبر فيه إجماع أهله، فالقضايا الحديثية: المعتبر فيها ليس قول الفقهاء، ولا قول المؤرخين، ولا قول علماء العربية، المعتبر فيها إجماع المحدِّثين؛ لأنها قضية حديثيَّة، والقاعدة الأصولية: يُعتبر فيها إجماع أهل الأصول، والقضية التاريخ العارفين بالغزوات.

فمثلاً: حينما يُجمع المؤرخون من علماء الإسلام على أن غزوة الخندق سنة أربع من الهجرة، لا نحتاج إلى بحث، يكفيك؛ أهل الفن، وكما يعبرون أهل الاختصاص كفونا هذا، كذلك لو أجمعوا على أن عمرة القضاء في سنة سبع، كفانا، وهكذا.

القيد الثاني: انظروا "قبول قول من ليس قوله حجة من غير معرفة دليله"، هذا يُخرج قول العالم الذي عُرف دليله؛ فإن قبول قوله مع دليله ليس بتقليد، بل هو إتبّاع؛ تفطنوا.

ومن هنا نقول:

أولاً: الفرق بين التقليد، والإتباع!، فإن التقليد هو: "قَبول القول من غير معرفة الدليل"، تسليم هكذا؛ من غير معرفة دليله، وأما الإتباع فهو: "قبول القول الذي يَسنده الدليل".

ثانياً: تقسيم الناس من حيث جواز التقليد، وعدم جوازه!، فالناس في هذا الباب صنفان:

• صنف يسوغ له التقليد: بل قد يجب عليه، وهذا هو العامي، وكذلك المتعلم الذي ليس عنده قدرة على الاجتهاد.

ويقول بعض أهل العلم: حتى العالم المجتهد الذي قصر باعه عن تقليد هذه المسألة بعد أن يستفرغ وسعه ويبذل جهده، فإنه يسوغ له تقليد من مضى قبله من الأئمة، وأذكر هنا مثالاً في قضية الإسم هل هو المسمى أو غيره؟! وهو أن الطبري (رَحَمَهُ اللّه) وهو من هو في الإمامة، وجلالة القدر، والسابقة في الفضل، قال في هذه القضية: "ليس عندي إلا مَن في قوله الغناء، والشفاء" يعنى الإمام أحمد (رَحَمَهُ اللّهُ)، قلده.

وفي الجرح والتعديل: فإن العلماء يقلدون من سبقهم؛ وثقه ابن معين، وثقه فلان، وثقه فلان، وثقه فلان، وثقه فلان؛ إذا لم يُعرف لهم مخالف فإذا عُرف المخالف نُظر، كما قدمنا في الدليل.

• الصنف الثاني: من يُحرم عليه التقليد، ولا يسوغ له بحال؛ وهو: العالم المجتهد؛ الذي يستطيع أن يستفرغ الوسع؛ بالنظر في الأدلة وصولاً إلى الحكم الشرعي، إما على سبيل القطع واليقين، أو على سبيل الظن الغالب؛ فإنه يُطلب منه الاجتهاد والنظر في الأدلة.

وبهذا تعلمون: أن من ينهى عن التقليد مطلقاً أحد رجلين، لا ثالث لهما: إما أنه جاهل؛ سمع الناس، أو صاحب

هوى؛ وهو قائد من يسمع قوله إلى قبول قوله هو فقط شيخنا قال! وهذا هو التعصب المذموم وهو التقليد المذموم، فالتقليد المذموم هو تعصب، وهذا هو الذي يدعوا إليه ذلكم الرجل؛ الذي ينهى عن التقليد على سبيل الإطلاق، طلاب في باكورة الطلب، لا يعرفون اتباعاً، ولا تقليداً، يُشيع فيهم ويَنفخُ فيهم: نحن لا نقلد!، لا نقبلُ!... هذا ليس من سياسة السلف، ولا من فقه السلف. فإن العالم السلفي هو الذي يعلم الناس السنة، وإذا كانت المسألة فيها خلاف؛ فإنه يعرض الأقوال، ويعرض أدلتها ويرجِّح ما يراه راجحاً.

* * *

السؤال السادس: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، هذا سائل يسأل ويقول: إذا حصل تقصير من الحاكم فيما يظهر في أمر من أمور الرعية، وتسبب هذا التقصير في ردة فعل للرعية بأمور لا يرضاها الحاكم كالاعتصامات، والمظاهرات، وغيرها!؛ فهل هذا يعتبر من الخروج عليه؟ وهل هنالك فرق في تقصيره من جهة الدين أو الدنيا؟

قدمت لكم لا أدري في جلسة البارحة، أو في ما مضى، وقد يكون في جلسات سابقة قوله (صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ): (ألا من وُلِّي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي، ولا ينزعنَّ يداً من طاعة) (١).

فانظروا: (فرآه يأتي شيئاً من معصية الله)، معصية الله عامة صيغة عموم؛ مفرد مضاف لغير العهد؛ فهو صيغة عموم باتفاق المحققين، ولا أعرف حتى الساعة من علماء الأصول من يخالف في هذا، فإذا تقرر هذا؛ فلنا مع هذا السؤال وقفتان، أو ثلاث.

-

⁽١) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٤٨٢)؛ برقم: (١٨٥٥).

الوقفة الأولى: هل الاعتصامات، والمظاهرات؛ احتجاجاً على عمل الحاكم، وتقصيره في دينه، أو في دنياه في عمل ديني، أو دنيوي هل هو هذا العمل من منهج السلف، أو من منهج غيرهم؟!

فهو من منهج غيرهم؛ فإذاً هو محدَث؛ وكل محدِثةٍ بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة وكل ضلالة وكل ضلالة في النار نص رسول الله (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

الوقفة الثانية: نحن لا ندَّعي العصمة في أحدٍ بعد رسول الله (صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالًمٌ)، وندين الله بأن ما أجمع عليه أصحاب النبي (صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَالًمٌ) بعده لا تجوز مخالفته؛ لأغم (رَضَالِلَهُ عَلَيْهُمُ) مجمعٌ على عدالتهم، والمحققون، والمنصفون، وأئمة الدين مجمعون على عدالتهم، والمحققون، والمنصفون، وأئمة الدين مجمعون على أن إجماعهم حق، ولم يخالف في ذلك إلا أهل الأهواء، بقي كيف يُعالج هذا التقصير من ذلك الحاكم؟!:

أولاً: لو قال قائل: تقصير الحاكم لأمرٍ من أمور الرعية هيَّج بعضهم عليه، هذا من المعاملات، والمعاملات الأصل فيها الإباحة؛ أو الأمر واسع كما يقولون! خليهم يتكلمون بما يشاءون، لكن نحن عندنا ميزان نزن به الأعمال، والأقوال، فنقول:

هل ورد في هذه القضية أمرٌ يحكم، أو هي متروكة على أنها معاملة؛ حتى تقولوا ما تقولون!؟

فإن قالوا نعم! خصموا أنفسهم بأنفسهم وسوف نأتي بالحجة بعد قليل، وإن قالوا: لا! نقول: كذبتم؛ ورد فيها نص، والنص حكم فاصل للنزاع، سواءً كان المتنازع فيه عبادة، أو معاملة؛ لأن الله سبحانه وتعالى ما تعبّدنا بغير النص، الإجماع نحن متعبدون به؛ لما قدمت من الإشارة إلى أدلته، قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا مَا مَعْدُون به؛ لما قدمت من الإشارة إلى أدلته، قال الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا الله وَقَالُ الله وَعَلَى الله وَالله الله وَالله وَالله وَالله وَالله والله وا

⁽١) سورة النساء: ٩٥.

وَٱلرَّسُولِ (١)، قال أهل العلم: (الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى رسوله هو الرد إلى حياته، وإلى سنته بعد مماته)(٢).

ونحن نؤكد عليكم أنه قد ورد نص؛ فما ذلكم النص؟، فالجواب: روى ابن أبي عاصم، وأحمد في سنته عن عياض ابن غنم (رَضَّالِللَهُ عَنْهُ) عن النبي (صَّالِللَهُ عَلَيْهِ وَسَالِمٌ) قال: (من أراد أن ينصح لذي سلطان، فلا يبدها علانية، وليخلوا به، وليأخذ بيده، فإن قبلها قبلها، وإلا كان قد أدى ما عليه) (٣)، فهذا الحديث يتضمن ما يأتى:

أولاً: وجوب نصيحة الحاكم فيما يقصِّر فيه سواءً كان في نفسه، أو في أمر الرعية (سراً)، (فلا يبدها علانية) وهذا معناه سراً؛ وهذه السرية يجب أن تكون حتى عن أقرب الناس إليه إن أمكن.

ثانياً: براءة الذمة، وخلوها من التبعة؛ إذا أمكن نصح الحاكم، سواءً قَبِلَ، أو لم يَقْبَل.

ثالثاً: لو كان ثمة وجه يرضاه الله عز وجل، لبان ذلكم الوجه أعني في النصيحة؛ إما في الكتاب وإما في صحيح السنة عن النبي (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وللقوم شبه!: منها: أن أبا سعيد الخدري أنكر على مروان أمير المدينة حين قدَّم مروان خطبة العيد على الصلاة! أنكر عليه ذلك، قالوا: فهذا إنكار علني!.

(٢) القول لمجاهد (رَحِمُهُ ٱللَّهُ)، أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٥٠٥).

⁽١) سورة النساء: ٩٥.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٤/ ٤٨)؛ برقم: (١٥٣٣٣)؛ ؛ وصححه الشيخ الألباني في ظلال الجنة (٢/ ٢١٥)؛ برقم: (١٠٩٦).

نقول: الحمد لله أنكم أتيتم لنا بحديث نعرفه؛ ليس عندنا في القصة نزاع؛ لأنها في صحيح مسلم، ولكن في مضمون القصة أمور غفلتم عنها، أو تغافلتم والثاني أحرى بكم عندنا؛ لأننا تعودنا منكم إلقاء الشبه وتلك الأمور:

أولاً: أن أبا سعيد (رَضَيَّلِلَهُ عَنْهُ) قال: "مشيتُ مُخاصراً مروان"، ومعنى المخاصرة أن كل واحدٍ واضعٌ يده في خصر الآخر، ويحدثه، فالناظرون يدركون أن هاذيْن المتماشييْن المتخاصريْن يتحدثان بأمر، لكن لا يعلمون ما هو!.

ثانياً: أن أبا سعيد (رَضَّالِكُهُمُنُهُ) لما قال لمروان: أين الابتداء بالصلاة؟ قال: يا أبا سعيد سعيد لقد ذهب ما تعلم؛ إن الناس لا يجلسون لنا، وقد ذكر أنه أعني أبا سعيد يجذبه إلى الصلاة، ومروان يجذبه إلى المنبر، فقال أبو سعيد: كلا؛ لا تأتون بخير مما أعلم، ثم استمع إليه، وصلى معه، ائتم به في الصلاة ولم يتخذ من ذلك مجالاً للتشهير بمروان بالأمير والنيل منه.

الأمر الثالث: أن راوية أبو سعيد؛ وهو: عامرٌ بن سعد، قال: عن أبي سعيد، ولم يقل رأيت مروان يفعل كذا، وأبو سعيد يفعل كذا، ولم يقل سمعت أبا سعيد الخدري يقول لمروان، ومروان يقول له.

فبان بهذا التقرير دحض شبهة القوم، وأن هذا الحديث الصحيح؛ الذي هو في صحيح مسلم، عن أبي سعيد الخدري (رَضَيَلِيَّهُ عَنْهُ) وإنكاره على مروان صنيعه بتقديم خطبة العيد على الصلاة كان سراً، فأصبح الحديثان مجتمعين غير مفترقين، مؤتلفين غير مختلفين ولله الحمد والمنة.

ومن هنا نقول: نصيحة الحاكم واجبة، والأحاديث الواردة في نصح الحاكم واضحة؛ منها قوله (صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرٌ): (الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة) قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال (لله، ولكتابه، ولرسوله وللأئمة المسلمين

وعامتهم)^(۱) وأحاديث أخرى كثيرة في الباب، لكن من الناصح! وكيف؟ أما الكيفية فقد مضت، وعرفتموها، وأما الناصح فهم: المقربون إلى الحاكم؛ لأن الحاكم يخفى عليه حال أكثر الناس، وقد يكون في مقام يحتم عليه الحذر، إلا من ناس معينين.

هنا إذا أردت أن تنصح حاكماً فإذا كنت من الذين يمكنهم الدخول إليه والجلوس إليه ومحادثته، فاصنع ما سمعته في حديث عياض بن غنم وهو حديث صحيح بمجموع طرقه.

وإن كنت لا صلة لك به، ولا تتمكن من الدخول عليه، أو تتمكن ولكن لا تتمكن من الجلوس إليه ومحادثته، بل استطعت أن تكتبها، وتسلمها بيده، مع السلام عليه، ثم تنصرف، فذاك أمرٌ جميل.

وإن لم تستطع فاكتب إلى من هو قريبٌ منه؛ فسوف يوصلها إليه، وسواءً قبل الحاكم، أو لم يقبل، سواءً وصلت إليه النصيحة، أو لم تصل، برئت ذمتك.

وإياك ثم إياك أن تغتر بصنيع هؤلاء القوم الذين يشهرّون بالحكام على المنابر، وفي المحافل العامة ويصدعون بأخطائهم؛ فإن هذا من التحريض الذي هو منهج الخوارج القّعَدية.

* * *

⁽¹⁾ أخرجه بهذا اللفظ الشافعي في مسنده (ص٣٣٣) وأخرج البخاري في صحيحه (١/ ٤٩)؛ برقم: (٢٢). الحديث بدون تكرار لجملة (الدين النصيحة) ثلاث مرات.

السؤال السابع: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، هذا سائل يسأل ويقول: إذا صدرت بعض الأخطاء المنهجية من داعية هبّ بعض الشباب إلى الاتصال بالعلماء حول هذا الداعية، وعرض أخطائه، فيجيب العلماء بما فتح الله عليهم، فربما يخذرون منه لكن سرعان ما يقوم أكثر طلبة العلم على هؤلاء الشباب، وينكرون عليهم وربما قالوا لهم: لستم أهلاً لأن تتصلوا بالعلماء، إنما طلبة العلم هم الذين يتصلون؟!.

ذكرتُ لكم في جلسة البارحة، أو في جلسة سابقة أن: الداعية الذي هو على السنة، فإنه ينبغي أن يُناصح ويعرَض عليه خطئه، فقد يكون عنده دليل خفي عليك أنت وقد يكون حصل عنده ذهول وقد يكون اجتهد فأخطأ فإذا نُوصح هذا، نفع، وانتفع بحول الله تعالى إن كان صاحب سنة، وأعيد هنا ما قلته في ما سبق: (الأمور التي حدثت فيها أخطاء):

منها ما لا يسوغ فيه الاجتهاد في أصول الدين هذه لا يسوغ فيها الاجتهاد، ثم هذا الذي أخطأ، هل هو من أهل السنة؛ المعروفين عندنا بالسنة! أو من عامة الناس!.

لابد أن يراعى هذا، وهذا؛ فإن كان من أهل السنة فإنه إذا انتصح ينتصح؛ ترده السنة بحول الله تعالى، وإن كان من أهل الأهواء فلا كرامة له.

وقد تكون الأخطاء حدثت في أمرٍ يسوغ فيه الاجتهاد، فهذا: أنت إذا سئلت قل: أنا أرى كذا، ودلِّل على ما ترى، وإذا سئل الطرف الآخر يقول أنا أرى كذا، ويدلل ولا يثرّب أحدٌ على أحد في هذا.

وعلى سبيل المثال: نحن نرى حتى الساعة أن تارك الصلاة متهاوناً كافر ونُدلل ولله الحمد بما عرفه علمائنا من قبل، من السنة، وآخرون يقولون لا هو فاسق، فأنا اجتهد في التدليل على ما أراه؛ لأنه دين أدين الله به، وأرى الحق خلافه، وذاك

الطرف يدلل على ما يراه؛ لأنه دين، يدين الله به، لكني لا أثرّب عليه؛ مادام عنده من الأدلة ما يسند مذهبه، وأصوله التي مشى عليها وهي أدلة صحيحة، فأنا لا أثرب عليه.

بقي السامع: السامع إن كان من أهل الاجتهاد ينظر ولا يجوز له أن يأخذ بقولي، أو بقول الطرف الآخر هكذا مجرداً ينظر، إن كان من أهل الاجتهاد، ينظر ويستفرغ وسعه، وسوف يترجح عنده شيء؛ إما هذا، أو هذا.

وثمة أمرٌ آخر: أدركناه في الحقيقة من كثير من الناس وهو: (النقل):

فإنه ليس كل ناقل يحسن النقل؛ ولهذا أقول يجب الاحتياط؛ والله صرنا نخاف، ونحتاط، فنجيب إجابات عامة؛ نؤصِّل ما نعلمه من الأصول، ونقعِّد ما نعلمه من القواعد، متوخين ما تبرئ به الذمة ويصلح به الحال إن شاء الله تعالى ويجب أن تعلموا وقد أسلفته أن مراعاة الحال، ومراعاة الزمان، ومراعاة الأشخاص أمورٌ لابد منها؛ فقد يكون هذا المخطئ عَلَم في السنة والذب عنها، فما الذي يمنعك أن تجلس إليه وتتأدب معه، وتسأله سؤال بمثل: يا شيخ فلان أنا نمى إلى سمعي أنك قررت كذا وكذا، فلا أدري لعلي أكون مخطئاً، لعلي ذهلت فقد يقول لك: لا أنا ذكرت كذا وكذا، ولكنك أنت ذهلت، فتجد من لو سألت من حولك، يقولون لك: نعم أنت حصل منك ذهول، وقد يقول هذا الشيخ: عجيب! أنا قررت كذا! فتقول: نعم يا شيخ قررت كذا واستدللت بكذا، والذي سمعناه من أهل العلم والفضل، أمثالكم بارك الله فيكم هو كذا وكذا، هذا التمجيد لمن؟ للسني، العالم السني، أما صاحب الهوى: أنت أصلاً في غنى عن مجالسته، والأخذ عنه.

فاحتاطوا بارك الله فيكم في: النقل، فإذا هذا العالم، أو الداعية السني ما استجاب لك، فقل له: يا شيخ ما رأيك في نقل هذه القضية إلى فلان، أو من ترضاه؛ لأن المقصود الحق، فإن كان الحق معي يا شيخ ترجع أنت إن شاء الله وإن

كان الحق معك، أنا أرجع، فسوف ينتهي الأمر إلى ما يرضي الجميع؛ من قول الحق.

* * *

السؤال الثامن: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، هذا سائل يسأل ويقول: شيخنا: تعرفون وترون ما آلت إليه البلاد الإسلامية من فتن ومشاكل، خاصة في الأماكن الداخلية يعني المدن والولايات، فهل هذا هو الوقت الذي قال عنه النبي (صَالِللهُ مَيْدُوسَكُم): الأفضل للرجل قطيع غنم يتبع به أقاصي الجبال، ويرعى غنمه، أو كما قال عليه الصلاة والسلام، فهل يفهم من هذا جواز، أو مشروعية السكن في البوادي، ورعي الغنم، وخدمة الأرض، والاستراحة من شرور الأماكن المعمورة بالناس؟ مع العلم أن الجهل يكثر في هذه البوادي، أفيدونا، وجزاكم الله خيراً.

الذي ظهر لي، وأظن أن علمائنا لا يخالفوننا فيه؛ أن الخير في هذه الأمة كثير ولله الحمد فما من قطرٍ من الأقطار الإسلامية إلا وفيه علماء وفضلاء، يحسن، بل يجب أن يُتخذوا قدوة؛ لما أصابوه من السنة وأرى أنه تجب ملازمتهم، والارتباط بمم؛ فبهم تقوى السواعد، ويشتد الأزر، وتعلو الهمة، وما أراه قد حان الوقت الذي تضمنه الحديث، حتى إن كان وُجد في ولاية وهذا على سبيل الفرض والتقدير ما سألت عنه، فإنه ثمة ولايات يكون فيها الحمد لله الخير، وأهله متوافرين؛ الخير موجود وأهل الخير موجودين، ولن تخلو أرض الله من طائفة تقوم بهم الحجة على الخلق. ولكن يجب علينا نحن أن نفتش عن أهل العلم وأهل الفضل وأهل الصلاح وأهل التقوى؛ والذين هم على السنة، فننضم إليهم، ونستأنس بمم، ونأخذ عنهم.

السؤال التاسع: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، وهذا سؤال آخر يقول: يا شيخ حفظك الله يكثر عندنا في منطقتنا الإخوان المسلمون، بحيث تجدهم يتجمعون في أماكن، ويتكلمون في مسائل السياسة، ويبغضون دولة التوحيد السعودية ويستهزئون بدعوة الإمام المجدد مُحَد بن عبد الوهاب (رَحَمَهُ اللهُ) ويأتون بشبهة يقولون: بأن الفساد والفسق يكثر في السعودية، خاصة في الرياض، باستثناء الحرمين فهل هذا الكلام صحيح؟ وما موقفنا من هؤلاء الشباب؟!

أنت قلت يا بني الإخوان المسلمون، وهذه الجملة منك تنبه إلى أن ما ذكرته ضمن السؤال هو صادر عن هوى وعن بدع وعن شبه، لا عن أهل سنة، وسمعتم مني، ومن غيري من المحققين، القول الفصل في هذه الجماعة، وأنها جماعة ضالة مضلة؛ فهي ساقطة منحرفة ضالة مضلة، ولا يُقبل إلا شهادة العدل فالإخوان المسلمون ليسوا عدولاً.

أقول: وثمة أمر آخر: لو سلّمنا على سبيل الفرض والتقدير لما قالوه؛ وأن السعودية كلها حكامها ومحكوموها فاسدون، مفسدون، فهل هذا يسوغ الخروج؟، النبي (صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ) (نهى أن يُنازَع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً، بواحاً، عندكم فيه من الله برهان)(١).

والمنصف المحق يرى أن ذلك القول من تلك الجماعة هو في غاية البطلان؛ فالبلد ولله الحمد بلد السنة بشهادة المنصفين، هو بلد التوحيد والسنة، وأما الأخطاء، والفساد فلا شك أنه ما من بلد إلا وفيه من ذلك ما فيه، حتى المدينة فيها فساد؛ فيها أناس مفسدون؛ فيها تَركة صلاة، فيها شَرَبة مسكر، لكن لا يجوز الحكم على أهل المدينة عموماً بأنهم كذلك، ولا على أهل الرياض، أو بُريدة، أو المنطقة الشرقية، أو منطقة حائل، بأنهم على هذا النهج؛ هذا

⁽¹⁾أخرجه البخاري في صحيحه (7/11)؛ برقم: (700).

خطأ، هذه مجازفات، والمُغْرِض لا يبالي بما يقول؛ لأنه له هدف، لا يحققه في زعمه إلا بمثل هذا؛ فهو يجمع الناس حوله، ويكتّلهم معه بمثل هذه الشبه؛ لأنه يعلم أنه مادام الناس مجتمعين على السنة وعلى المنهج الحق، لن تقوم له قائمة فماذا يصنع؟ يلقي مثل هذه الشبه التي وردت في السؤال؛ تفريقاً للكلمة لكلمة المسلمين ومن آلات التفريق عندهم هو إيغار الصدور على فئتين بما تُؤمن السبل، وتجتمع الكلمة، ويُقام العدل ويُنصر المظلوم، ويُردع الظالم، وتُنصر السنة فوق ذلك، وهاتان الفئتان هما: العلماء، والحكام.

* * *

السؤال العاشر: جزاكم الله خيراً ، وأحسن الله إليكم، هنا عدة أسئلة تسأل عن جواز التدريس والعمل، أو الدراسة في المدارس الابتدائية أو الثانوية، أو الجامعات المختلطة!

كلمة مختلطة معروف معناها؛ هي المدارس التي تضم البنين، والبنات، فالاختلاط محرم هذا الذي تقرر عندنا، وقام عليه الدليل، وعليه المحققون من علمائنا، وليس لأحد حجة، ثم هو ما مردوده على السلوك! فتنة، وفساد، ولا ينجو منه إلا من نجاه الله! وأذية، فالمسلم مأمور بأن يغض من بصره، والمسلمة، وهذا لا يتحقق بالاختلاط أبداً.

ولهذا: فإن أصحاب التدين القوي الصلب، ينفرون من هذه المدارس، ويتركونها، والتدريس فيها: مادامت مختلطة هو كذلك من الفتنة؛ فإن كثير من النسوة، ولعله في بعض البلدان جمهور من تخرج سافرة متبرجة لا تبالي بحشمة فيجب على الأهالي أن يفصلوا أبناءهم من هذه المدارس المختلطة.

السؤال الحادي عشر: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، يقول السائل: يا شيخ يكثر عندنا في بلادنا أهل المعاصي؛ الذين يجاهرون بالمعاصي! كشرب الدخان، وسماع الأغاني، وغيرها من المعاصي! فكيف نتعامل معهم حال كونهم لهم حقوق المسلمين؛ إذ لم يخرجوا من دائرة الإسلام!.

تأمل قول الله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيآ اللهُ بَعْضُ مُونَ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيُقِيمُونَ السَّهَ وَرَسُولَهُ وَأُولَابِكَ مَنِهُونَ عَنِ الْمُنكِرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الرَّكُوةَ وَيُطِيعُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَأُولَابِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ عَزِيلٌ حَكِيمٌ (١)، وتأمل قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِنكُو أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى اللّهَ عَزِيلٌ حَكِيمٌ (١)، وتأمل قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِنكُو أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى اللّهَ عَزِيلٌ حَكِيمٌ أَلَمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ال

ثم أضف إلى الآيات السابقة وما في معناها قوله (صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ): (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)^(٣)، تستظهر كذلك: (أن مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثلاث!):

الأولى: إزالة المنكر باليد: وهذا في حق من قدر عليه، ولم يترتب على ذلك مفسدة أكبر منه، وهذه ذكر أهل العلم أنها في حق الإمام، ونوابه، وكذلك الرجل في أهل بيته، ومن له عليهم ميانة، إذا استطاع تغيير المنكر باليد غيرً.

الثانية: التغيير باللسان: وهذه بيانها في قوله تعالى: ﴿أَدَّعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَلِالْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَبُ (')، وهذه لأهل العلم؛ الذين يحسنون

 ⁽۱) سورة التوبة: ۷۱.

 ⁽۲) سورة آل عمران: ۱۰٤.

⁽٣) سبق تخريجه.

^{(&}lt;sup>٤)</sup> سورة النحل: ١٢٥.

البيان، ويحسنون الأمر والنهي؛ بما آتاهم الله من الحكمة والفقه في دينه؛ يبينون للناس الحق ويدعونهم إليه، وكذلك يبينون الباطل الذي يشيع في البلد أو القطر، ويبينون أنه باطل بالدليل، ويحذرون الناس منه.

الثالثة: التغيير بالقلب: وهي: البعد عن المعاصى وأهلها.

هنا ننبه إلى أن بعض المتكلمين يفسدون من حيث يريدون الإصلاح، ويُسِيئون من حيث يريدون الإحسان لجهلهم في نصوص الشرع، وقلة فقههم بالمصالح والمفاسد؛ فالمعاصي ما خلا منها بلد؛ بل المعاصي وجدت في عصر النبي (صَرَّاللَّهُ عَلَيْدُوسَكِّر)، وُجد شيء من المعاصي في عصر الصحابة، ولكن كيف كان علاجها؟!

أولاً: عندنا، وفي كثير من البلدان العالم الذي يُحسن البيان، ويجلِّي ما هو حلال، وما هو حرام؛ مستنداً في بيانه إلى الكتاب والسنة، لا يستنكر عليه أحد أبداً، ونحن جهدنا في النصح في النصح لعباد الله، (وهذا النصح الذي يُثمر، له صور):

منها: الخطب التي تقرر أصول الدين وقواعده الكلية، وضمن ذلك التحذير من البدع، والمعاصى، وبيان خطورتها على الفرد والمجتمع.

ومنها: الدروس التي يقيمها الأئمة في مساجدهم؛ لتبصير الناس بالفقه في دين الله؛ من الكتاب والسنة وعلى وفق فهم السلف الصالح.

ومنها: الدعاة المصلحون الذين يزورون المساجد لإلقاء المواعظ، والمحاضرات، متضمنة حض الناس على كل ما هو طاعة؛ واجباً كان، أو مستحباً.

وأعظم ما يركز عليه هؤلاء وهؤلاء من الواجبات التوحيد، كما أنهم كذلك يحذرون من جميع المعاصي؛ وأعظم ما يحذرون منه الشرك بالله عز وجل، فإن العلم هو الذي يربي الناس؛ قال (صَلَّاللَّهُ عَلَيْدُوسَالِّمَ): (من يرد الله به خيراً يفقه في الدين)(١)،

⁽١) سبق تخريجه.

ومعنى يفقهه في الدين: يبصره فيه، ويرزقه المعرفة؛ فيعرف حق الله، وحق نفسه، وحق عباد الله.

وهذا الحديث دليل صريح على أن سبيل الخيرية سبيل واحد، لا غير، وهو الفقه في دين الله، هذا منطوق الحديث، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (رَحَمَهُ ٱللهُ)، أو غيره "ومفهومه أن من لا يرد الله به خيراً، لا يفقهه في الدين "(١).

والله غالبٌ على أمره، سيحيى من حي عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة، فإذا قام الناصحون لعباد الله بما يجب عليهم من نصح العباد، على الوجه الصحيح، فقد برئت ذمتهم بأداء ما يقدرون عليه؛ ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، والله أعلم.

* * *

السؤال الثاني عشر: جزاكم الله خيراً، وأحسن الله إليكم، يقول السائل: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، سمعنا كلاماً من بعض المشائخ من أهل السنة يقولون: هذا الرجل من أهل البدع، هل نفهم أنه مبتدع أم لا؟ وجزاكم الله خيراً.

أقول: حسب علمى: (أن هذه الجملة عند أهل السنة لها إطلاقان):

أحدهما وهو الغالب: أنه مبتدع، عرف الحق وعاند؛ فأبى إلا الانحراف، عرف السنة، وأبى إلا البدعة، ركب البدعة عن معرفة أنها بدعة.

(1) القول لابن القيم (رَحَمَهُ ٱللَّهُ) حيث قال في مفتاح دار السعادة (١/ ٢٠): (وهَذَا يدل على ان من لم يفقهه في دينه لم يرد به خيرا)، قال المباركفوري (رَحَمَهُ ٱللَّهُ) في تحفة الأحوذي (٧/ ٣٣٨): وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره: (ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به) والمعنى صحيح لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيها ولا طالب فقه فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير.

والآخر، الإطلاق الآخر: أنهم يطلقونها للزجر، والمعنى أن هذا الإنسان صاحب بدع، يعني أنه يأتي ببدع، وإن لم يكن هو مبتدعاً، لأن مما عرفناه ومن منهج أهل السنة أنهم:

(لا يبدِّعون أحداً بعينه حتى تقوم عليه الحجة الرسالية؛ يقوم الدليل على أنه مبتدع)، والله أعلم.

	الفهرس	
١	قدمة	11
	 الرسالة الأولى: الحد الفاصل بين معاملة أهل السنة وأهل الباطل 	
٣	السؤال الأول: هل إذا أخطأ عالم من العلماء الكبار، يجوز أو يسع لأحد من الشباب أن يردّ عليه خطأه، أم يرد عليه عالم مثله؟	•
٦	السؤال الثاني: كيفية التعامل مع أهل البدع، والأهواء من الجانب الديني، والدنيوي؟	•
	السؤال الثالث: سائل آخر يريد تأكيداً على السؤال السابق، ويقول: هل يجوز التعامل مع الحزبيين في أمور	•
٩	الدنيا، كالتجارة؟	
١١	السؤال الرابع: حول جمع طالب العلم بين القراءة في كتب الردود وبين طلب العلم	•
	السؤال الخامس: هناك قصاصون على الساحة الدعوية من أمثال: سعيد بن مسفر، والدويش، والعريفي	•
١٥	والجبيلان كيف يُتعامل مع أشرطتهم	
۱۷	السؤال السادس: متى يكون الهجر هجراً صحيحا شرعياً لأهل البدع، وأهل المعاصي؟	•
	السؤال السابع: ما قولكم حفظكم الله في من يقول: أجالس صوفياً أخلاقه حسنة، أفضل من أن أجالس	•
۱۸	سلفياً أخلاقه سيئة؟!	
۱۹	السؤال الثامن: سائل يسأل عن الفرق بين العقيدة والمنهج؟ وهل بينهما خصوص وعموم أم لا؟	•
۲.	السؤال التاسع: متى يكون الإنسان مؤهلاً لأن ينكر المنكر؟!	•
	السؤال العاشر: هل يُشترط في الرد على المخالف والتحذير منه أن يجتمع على التحذير منه والكلام فيه أهل	•
۲۲	العلم! أم يكفي عالم واحد فقط؟!	
	 الرسالة الثانية: الضوابط في كيفية معاملة أهل السنة وأهل الباطل 	
۲ ٤	السؤال الأول: متى يُنسب الشخص إلى طائفة معينة كالإخوان، والتبليغ، وغيرهما؟	•
۲٩	السؤال الثاني: كيف يتم التفريق بين الغلو في الجرح، والحزم والشدة على أهل البدع، التي تعتبر منقَبة؟	•
	السؤال الثالث: في كل زمان يفارق أهل الحق عن غيرهم، ويتميزون بأمور، فكيف نفرِّق اليوم بين أهل الحق،	•
٣٦	وغيرهم؟	

● السؤال الرابع: حكم مراسلة المؤسسات الخيرية بالمملكة بقصد الحصول على بعض الكتب.....٧٣

• السؤال الخامس: كيف يتم الجمع بين الاعتذار للمخطئ، والتحذير من الخطأ؟.....

● الرسالة الثالثة: فقه التعامل مع أهل السنة وأهل الباطل

 السؤال الأول: إذا سمعتُ كلام العالم في شريط، أو قرأت له في كتاب عن شخص ما أنه مبتدع، ولم أرى منه 	
دليلاً على ذلك، فهل يلزمني أن أخْذر من هذا الشخص؟ 6 ك	
 السؤال الثاني: ما الواجب على عوام السلفيين في دعاةٍ اختلف العلماء في تعديلهم، و تجريحهم؟ سواءً علموا 	
أخطائهم، أم لم يعلموها؟!!	
 السؤال الثالث: ما رأيكم في من يقول للشباب السلفي: إنكم حصرتم المنهج في هؤلاء المشايخ: (ربيع، عبيد، 	
النجمي) وكيف نعتذر للعلماء الذين لا يتكلمون في المنهج؟	
 السؤال الرابع: نود التفصيل في مسألة امتحان الناس! وهل هي على إطلاقها، أم أن هناك ضابط معين في 	
هذه المسألة؟	
 السؤال الخامس: نود التفريق بين التقليد المذموم عند أهل العلم، والتقليد الذي يدندن حوله أبو الحسن، 	
وأتباعه؟	
• السؤال السادس: في معاملة الحاكم العاصي؛ وحكم الاعتصامات والمظاهرات	
• السؤال السابع: حول سؤال الشباب للعلماء عن الأخطاء المنهجية للدعاة بالهاتف وإنكار أكثر طلبة العلم	
على هؤلاء الشباب، بأنهم ليسوا أهلاً لأن يتصلوا بالعلماء، إنما طلبة العلم هم الذين يتصلون!	
 السؤال الثامن: تعرفون وترون ما آلت إليه البلاد الإسلامية من فتن ومشاكلفهل هذا هو الوقت الذي 	
قال عنه النبي (ﷺ): الأفضل للرجل قطيع غنم يتبع به أقاصي الجبال؟	
 السؤال التاسع: حول طعن الإخوان المسلمون في دولة التوحيد ويستهزئون بدعوة الإمام مُحَد بن عبد الوهاب 	
(رحمه الله) يقولون: بأن الفساد والفسق يكثر في السعودية	
• السؤال العاشر: عدة أسئلة عن جواز التدريس والعمل، أو الدراسة في المدارس أو الجامعات المختلطة! ٦٥	
• السؤال الحادي عشر: حول التعامل مع أهل المعاصي؛ الذين يجاهرون بها	
• السؤال الثاني عشر: حول عبارة: هذا الرجل من أهل البدع، هل نفهم أنه مبتدع أم لا؟	
• الفهريين •	